

بتلميذات وتلاميذ مدرسة الهناء بسوق السبت اولاد النمة إقليم الفقيه بن صالح، مع مهنيتنا لهم بالتوفيق والنجاح في مسارهم التعليمي والترتوي. أعطي الكلمة في إطار المادة 128 من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة للفريق الحركي، فليتنفضل السيد الرئيس مشكوراً.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

سحبنا، سحبنا الإحاطة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

العنوان ديال هاذ الإحاطة رئيس الحكومة ما ابقى يقبل حتى واحد، وعندو غير لهلا يقبل، والويل لمن انتقده. السي ابن كيران وجه البندقية ديالو للمغاربة اللي في الداخل بزيادات في كل الأسعار، واليوم تصيب المغاربة ديال العالم اللي ضحوا في الغربة وجابوا العملة، الله أكبر بعد ما كانوا تيجيبوا العملة تنقلو لهم مرحبا بكم، وبعد ما كين الأزمة اليوم في الدول اللي تيشغلوا فيها تنخرجو قانون اللي تمنع هاذ الناس اللي صراحة الآن ما ابقاش الشغل فين غادي يلتجأ هاذ السيد اللي هو في الخارج؟ غادي يمشي يمد يده؟ ما كيناش الخدمة في النبي، ما كيناش، ما كيناش.

إذن، خص شي علاج لهاذ الفئة هذي، علاج اللي يكون كلنا نتفقو عليه لأن هذي فئة خدمت بلادها، كين اشحال من مدينة الاقتصاد ديالها هاذ الناس اللي يمكن يساهموا فيه.

اليوم أشنو وقع؟ جاء قانون تمنع هاذ الناس باش يجيبوا ذاك الشي اللي غادي يجيبوا من برا، واش هاذ السيد اللي تيجيب عا جا وتيجيب ذاك الشي من تما، السيد الرئيس؟ هاذ السيد راه ظروف اللي خلالتو يجيب ذاك الشي، اللهم يجيب ذاك الشي ولا يمشي يدير أشياء اللي ماشي هي، إما مثلا يكون عاطل وليداتو ممدين بالتشرد في بلدان الناس، واش ماشي حرام؟

كان على الحكومة تاخذ واحد الإجراء اللي هو مدروس، راه ما يرضاشي المغاربة ديالنا يسمحوا ويخليو خوتهم في هاذ المحنة اللي هما عايشينها اليوم اللي هما في الخارج لولا الإكراهات والأزمة لما لجأ إخواننا في الخارج إلى هذا الحل.

السيد الرئيس،

تنقول للمغاربة ديال العالم: الأزمة من وراءكم وبندقية ابن كيران في انتظاركم.

الغموذج الثاني، بالله عليكم في اليوم العالمي لحرية الصحافة وجه ابن

محضر الجلسة رقم 944

التاريخ: الثلاثاء 13 رجب 1435 هـ (13 ماي 2014 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليا.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة، سنستمع إلى السيد أمين المجلس ليتلو علينا ما جد من مراسلات، فليتنفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد اللطيف أبذوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الحركي، يلتمس من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حول موضوع إجراءات الحكومة لمعالجة آثار قرار المكتب الوطني للحبوب والقطاني، المتعلق بتخفيض الدعم الموجه إلى المطاحن إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الاثنين 13 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 20 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتائية: سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتائية: جواب واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

قبل أن تناول مواضيع الإحاطة، أرحب باسم مجلس المستشارين

الوطني.

لكل هذا، ومن منطلق المسؤولية الوطنية، ننبه الحكومة من الاستمرار في تجاهل معاناة الطبقة العاملة، ونطالبها باحترام التزاماتها من أجل استئناف التفاوض كما تنص عليه المواثيق الدولية والتشريعات الاجتماعية الوطنية ودستور الحقوق وذلك في أقرب الآجال من أجل تلبية المطالب العمالية وحماية الحريات النقابية وفض النزاعات الاجتماعية لتفادي استمرار الاحتقان الاجتماعي.

إن التفاوض الجماعي الثلاثي الأطراف ليس فقط عنصرا ضروريا لتلبية المطالب الاجتماعية وحل النزاعات، بل هو آلية حيوية لخدمة المصالح العليا لوطننا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة. ننقل إلى الفريق الاستقلالي، السيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي العام بقضية طارئة تخص القرارات التي تتخذها الحكومة، والتي تدعي محاربة الفساد، وهي القرارات غير القانونية وغير المشروعة ولا مسوغ لها إلا الإرضاءات الشخصية، ويتعلق الأمر بفضيحة إدارية وقانونية خطيرة، تمثلت في تعيين رئيس الحكومة السيد عبد الإله ابن كيران لمترشح لمنصب كاتب عام بوزارة الاتصال، بالرغم من كون هذا الأخير حسب ما تداولته وسائل الإعلام الوطنية سبق وأن استفاد من المغادرة الطوعية للوظيفة العمومية، والذي يمنع القانون المنظم له جميع المستفيدين منه من معاودة الالتحاق بأسلاك الوظيفة العمومية.

عملية انتقاء ترشيحات الكاتب العام لم تمر في جميع مراحلها عبر مديرية الموارد البشرية، حيث تم وضع الملفات لدى رئيس ديوان وزير الاتصال الذي كان من بين المرشحين، وترأس لجنة المفتش العام للوزارة، مما يعني أن دور مديرية الموارد البشرية في التدقيق في ملفات المرشحين بتنسيق مع وزارة الوظيفة العمومية والخزينة العامة للملكة قد تم القفز عليها مما أدى في النهاية إلى تعيين مرشح تحوم حوله شبهة الاستفادة من المغادرة الطوعية.

السيد الكاتب العام لم يزود مديرية البوابة بسيرته الذاتية، كما جرت العادة مع باقي المسؤولين من أجل النشر في موقع الوزارة، ومديرية الموارد

كيران بندقيته إلى الصحافة بكل أنواعها، المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، لا شيء إلا لأنها قامت بواجبها، وكان لها رأي مستقل. إخواني الأعزاء،

بعد محاولة تكميم أفواه المعارضة ومصادرة حق البرلمان في المراقبة والتواصل مع الرأي العام، ها هي اليوم يحاول ترهيب الصحافة وفرض وصاية عليها، أقول لابن كيران إن هذه الممارسات تضر بسمعة ومصصلحة البلد، لا تتماشى مع روح دستور 2011، في الوقت الذي دشنت فيه صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بيت الصحافة بمدينة طنجة تكريما وتقديرا للصحافة والصحافيين، فإن رئيس الحكومة يعاكس هذا التوجه... ويجعل المغرب يتراجع عن مكاسبه، يا رجال الصحافة المزيد من الصمود...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار... شكرا، شكرا.

الكلمة للفريق الفيدرالي، الكلمة في إطار المادة 128 للفريق الفيدرالي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

سنسمع صوتنا رغم منع البث عنها.

يشكل التفاوض الجماعي الثلاثي التكوينية عنصرا أساسيا تمكن نتائجه من تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للطبقة العاملة وعموم الأجراء، والرفع من النمو الاقتصادي والرفق بمنح العمل والأعمال إلى مستوى أعلى. لقد مكنت وحدة العمل النقابي بين الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل التي توجت بالمسيرة التاريخية ليوم 6 أبريل الأخير، من إحياء الحوار الاجتماعي وفرض منهجية عملية لتدبيره وطرح المطالب العمالية على طاولة التفاوض الثلاثي، لكن مقترحات الحكومة الهزيلة وردود أفعال الاتحاد العام لمقاولات المغرب لم ترقيا إلى الحد الأدنى من انتظارات الطبقة العاملة التي اكتوت ولا زالت تكتوي بنيران الارتفاعات المتولوية لأسعار المواد الأساسية.

لقد سجلنا التزام السيد رئيس الحكومة باستئناف الحوار مباشرة بعد فاتح ماي، وذلك من أجل التفاوض الجماعي حول المطالب المتعلقة بتحسين الدخل، والرفع من المعاشات، وإقرار السلم المتحرك للأجور، وتنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، وتعميم الحماية الاجتماعية، وتطوير العلاقات المهنية، وحل النزاعات الاجتماعية، واحترام الحريات النقابية وكافة المطالب المتضمنة في المذكرة الثلاثية.

لكن -للأسف- بعد 13 يوما يسجل الفريق الفيدرالي وبمرارة عدم وفاء الحكومة باستئناف التفاوض على قاعدة المذكرة المطلوبة المشتركة للثلاث، ويعتبره إخلالا بالتزاماتها تجاه الطبقة العاملة بل والرأي العام

تعرف بعض المحطات الإذاعية تجاوزات بسبب ما تقدمه من برامج تثير مشاعر المستمعين وتسيء للذوق، من خلال إثارتها لمواضيع غير أخلاقية، واتباعها لخصوصيات الأفراد في خرق سافر لدفاتر التحملات. ومن أجل ذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير المزمع اتخاذها لوضع حد لهذه التجاوزات؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال، والذي يعكس واحد الانشغال على المستوى الوطني، الإذاعات الخاصة في المغرب حاليا عندنا 18 إذاعة خاصة، بالإضافة إلى 16 إذاعة عمومية، وعلى مرحلتين كان تم الترخيص لهذه الإذاعات.

الجدير بالنسبة إلينا على المستوى الحكومي هو، أولا، احترام اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، لأن هي الخولا بمراقبة احترام هذه الإذاعات الخاصة لدفاتر تحملاتها، ودفاتر التحملات تعد باتفاق ثنائي بين الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والإذاعات.

ما نحن بصدد حاليا وهو أن البرلمان يولي عندو دور في إطار التعديل ديال قانون الاتصال السمعي البصري، لأنه فعلا كين إشكال مرتبط بما تفضلتم بالإشارة إليه من مضامين تخالف أحكام الدستور وتخالف أحكام القانون، خاصة ما يتعلق بالقاصرين، خاصة ما يتعلق بالذوق العام، خاصة ما يتعلق بالقيم الوطنية.

هذا لا يعني أن.. هنالك مجهود يبذل على مستوى الإذاعات الخاصة، حاليا تدار نظام ديال ديال القياس على المستوى الإذاعي، وبدا يحصل الترتيب، والمغاربة ولاو كيعاقبوا هاذ الإذاعات اللي هي غير جيدة، أما اللي جيدة فوضعها في مراتب عالية، وهذا تطور مهم، وفرض على الإذاعات تغيير شبكة البرامج ديالها باش تنسجم مع تطلعات المغاربة.

الإجراء الثاني اللي درناه أيضا، وكان عندو أثر مهم، وهو توقيع اتفاقية لدعمها على مستوى خدمات وكالة المغرب العربي للأنباء، بحيث الوزارة حاليا كتمول المقتنيات والاشتركات ديال الإذاعات الخاصة مع وكالة المغرب العربي للأنباء من أجل تقديم خدمة عمومية إخبارية لعموم المغاربة، وهذا شيء مهم.

العنصر الثالث اللي احنا اشتغلنا فيه، وهو موضوع اتفاق شراكة مع جمعيات الإذاعات المستقلة، هو السياسة ديال التكوين وتكوين الموارد البشرية العاملة على مستوى الإذاعات.

البشرية لم تتوصل إلى يومنا هذا بملفه الإداري. وفي إحدى خرجات السيد الوزير، ودفاعا عن كاتبه العام الذي عينته الحكومة ضمن تأشيرتها على المناصب السامية على الرغم من استفادته السابقة من المغادرة الطوعية، صرح وزير الاتصال أن القانون التنظيمي للتعيينات بالمناصب السامية لا ينص على إقصاء أو المنع من الاستفادة من المغادرة الطوعية، واعتبر أن كل إقصاء لهؤلاء هو غير قانوني.

القانون المنظم للمغادرة الطوعية ينص بصراحة على أن كل من حصل واستفاد من المغادرة لا يحق له نباتا أن يعاد إدماجه بأسلاك الوظيفة العمومية، وبالتالي فوضعية السيد الكاتب العام لوزارة الاتصال، والمعين عبر الفصل 92، يعتبر منافيا لما يحاول السيد الوزير تبريره.

ونظرا لهذه المعطيات، يسود في وزارة الاتصال احتقان كبير داخل صفوف الموظفين.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

إذن، نمر إلى البرنامج... إذن، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، سؤال واحد منها آني موجه إلى قطاع الاتصال، و18 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات: الاتصال، العدل، التعمير، الشباب والرياضة، الطاقة، التضامن، العلاقات مع البرلمان، التشغيل، الشؤون العامة.

السؤال الآني الأول حول المحطات الإذاعية الخاصة، موجه إلى السيد وزير الاتصال. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني، أخواتي المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير،

شكل صدور قانون 77.03 للاتصال السمعي البصري والظهير المؤسس للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري خطوة هامة في مسار تطوير المشهد السمعي البصري وتأسيس لمرحلة قوامها التعددية الفكرية وضمان الحق في الولوج إلى الفضاء الإعلامي العمومي.

وفي هذا السياق، تناسلت مجموعة من المحطات الإذاعية الخاصة التي تقدم خدماتها عبر الأثير، حيث لقيت محطات عديدة إقبالا كبيرا، خاصة في صفوف الشباب نظرا لتطرقها لمواضيع ذات اهتمام مشترك، لكن في المقابل

تقولونهم برلمانيين، تزج، وجيل كلو كياكل العصا، وبلاد كنتضرب في العمق، العمق ديالها، لأن احنا راسلنا هو أخلاقنا، راه ما نختلفوش في هاذ المسألة، أنا كنتضربو في العمق الناس ربما كيستغلوا الحرية اللي كنتعيش فيها البلاد، انت ما تخسر والو، راه غير يكون هذا، غير بالصدفة.

أنا ماشي من الناس اللي كيستعملوا الراديو، بالصدفة في السيارة كنسمع شي حوايج كتزعب، كتزعب الناس، كنتقل من قيمة الإنسان المغربي، كنتستن، كنتكذب، كنتجيب ملفات مكذوبة، باش ما نعرفش واش كييجوا الناس؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، عندما قلت البرلمان والحكومة، احنا كحكومة، السيد رئيس الحكومة قرر يوجه رسالة لـ (HACA) بخصوص برامج الجريمة من أجل أن تفتحص.

كذلك البرلمان، من حقو يوجه رسالة، هاذ الشي اللي قلتيه موثق، يمشي عبر رئيس مجلس المستشارين لـ (HACA)، باش تضطلع بالرد ديالها، هذا المعطى الأول.

المعطى الثاني، ما كيناش ازدواجية، احنا بالنسبة إينا انتظرنا حتى جا حكم ديال ديال المجلس الدستوري، المحكمة الدستورية واللي قالت كايئة إشكالية ديال حق الرد.

آنذاك تصرفنا وفق ما يمليه القانون، لأن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وزارة الاتصال ممثلة في مجلسها الإداري، أما الإذاعات الخاصة احنا ما عندناش بها علاقة قانونية إطلاقا، العلاقة كايئة بين الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وهي، حتى دفاتر التحملات نطلع عليها كما نطلع عليها أنت، بمعنى كنشوفوها في (le site internet) ديال الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري أو عن طريق الإعلام.

هذا كيعني أن نوعا بطبيعة الإطار الدستوري اللي احنا كنشغلوه فيه، واللي عاطي لكل هيئة الاختصاصات ديالها، وفي نفس الوقت فاش جا الحكم ديال الهيئة، القرار ديال الهيئة، امشينا للقضاء، كنشغلوه في الإطار المؤسساتي فيما يتعلق بمجلس المستشارين.

أما فيما يخصنا نحن إزاء الإذاعات الخاصة، وهنا صعب نديرو أحكام عامة، لأن كايئة إذاعات خاصة كتقدم منتوج إيجيبي وحيد، وتربوي، وكيضطلع بأدوار هامة على مستوى تنمية الناشئة، وتنمية الحس الوطني، ومواجهة الاستهداف الأجنبي والاختراق الخارجي. وكين إذاعات خاصة عندها إشكاليات اللي تفضلت بها، احنا هاذ الشي خصو يتعالج في أي

إذن، هذي أربعة محاور: مراجعة القانون، تشجيع نظام القياس والشفافية، التطوير ديال التكوين، وتوسيع دعم الاشتراك في الخدمات ديال وكالة المغرب العربي للأبناء.

هذا ما كيعنيش بأن التحديات غتبقى مستمرة، وهاذ الشي كيطهر في بعض الاختلالات، أنا ما نتمناش تكون صدرت عقوبات من قبل (HACA¹) في حق الإذاعات، ولكن كون كايئة اختلالات، و2013 ما صدرت حتى شي عقوبة في حق أي إذاعة تهم عملية قطع البث أو أي شيء، يمكن هذا يعتبر مسيء لحرية الصحافة، ولكن كون أن كايئة اختلالات وكنتلقاو بأن الهيئة ما مضطلعاش بالدور ديالها إزاء هذه الإذاعات، هذا يقتضي أن البرلمان يتحمل مسؤوليته إلى جانب الحكومة. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

..في إطار التعقيب؟ لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الكريم بونفر:

شكرا السيد الرئيس.

احنا كنا نعرف أن السيد الوزير سيدفع مبدأ الاختصاص، (HACA)، هناك ربما ازدواجية في الخطاب، السيد الوزير، حينما أزعجت الإحاطة الحكومة ما كانتش (HACA)، كان قطع البث، وملي كنتحدثو على واحد المجموعة ديال الناس في إطار الافتتاح وفي إطار الحرية، الناس اللي عندها تشوهات أخلاقية وتشوهات نفسية، حيث خصك تسمع آش كيتقال في هاذ الإذاعات، ماشي غير تقطع البث، ملي تيكون واحد الناس كتهبط بالنقاش إلى مستوى أقل من الشارع، حتى لغة الشارع لا يحترمونها، لغة ربما لا أستطيع أن أسميها، هنا كقولو (HACA).

ملي كيولى واحد جيل ديال المغاربة، جيل كله كنتخرب عندو المفاهيم، ما كيقاش عارف راسو واش من لغة باش كيدوي، اشكون هو، الناس كنتستعمل صراحة، كايئة ناس عندها، عندها ترسبات ديال الطفولة، ناس مريضة، كنهض في الأثير، كنتقول شي حوايج اللي ما تيقدرش المغرب يستوعبها في واحد المجتمع عندو خصوصيات ديالو.

هنا كقولو، هنا كين الإزعاج، الإزعاج ديال المجتمع، هنا راه هاد الشي، راه عندي واحد المجموعة ديال الأمور كان.. حيث أنا بالصدفة، أنا بالصدفة، كنتعرفوا ما معنى الراديو بالنسبة للمواطن المغربي. واحنا ناس، جيل اللي كبر مع الراديو، الراديو الآن ولى مجال ديال التشويه، ومجال ديال آش غنقول؟ ديال السفالة، ديال قلة الحياء، احنا ما ابقتيش تقدر تسمع مع اولادك الإذاعة.

هنا كنتلقاو، السيد الوزير، كايئة ازدواجية، هنا جوج ديال الكلمات

¹ Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

نشوفو ناس آخرين، خصنا نعطيو الاهتمام بالدرجة الأولى للناس اللي كاينين في القطاع.

كذلك مراعاة ما يطرحه ممثلو الأجراء بالمجلس الإداري للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، فالممثلين ديال المأجورين كيطحروا واحد العدد ديال الأشياء اللي كتعلق بتحسين الأوضاع ديال الأجراء، غير أنها ما كتخداش بعين الاعتبار، أي ما كترجمش، كثير ما كيطحروها ولكن لا تترجم على أرض الواقع.

أيضا كذلك خاص مراعاة الوضعية ديال مندوبي الأجراء، بحيث يتم التهميش ديالهم وما كيتمش الاستماع لهم، ولا أخذ بعين الاعتبار وجهة نظرهم بحيث كيقاوا أنهم مجرد ما انتخبوا بقاوا كأنهم ما عندهم حتى شي دور.

كذلك معالجة النقص الحاصل في عدد العاملين من صحفيين وتقنيين وطقم اللي كتقوم بالتغطيات ديال كل الأنشطة اللي كتم، فكين نقص كبير تعلق الأمر بوسائل العمل، تعلق الأمر بالسيارات، تعلق الأمر بطبيعة الحال بالعدد، لأن العدد اللي كاين غير كاف، وكل ذلك بطبيعة الحال كيتطلب بذل واحد الجهود لتغطية الثغرات اللي كابتة. كذلك ضرورة دعم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد المستشار، ومن البداية متفق معك في كل ما طرحت، لأن إعلام وطني يقدم خدمة عمومية، يواجه منافسة دولية يحتاج إلى مجهود كبير.

رغم ذلك، ينبغي الإشارة إلى بعض النقط، قبل حوالي 8 سنوات تقريبا، كانت كتلة الأجرور في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 154 مليون درهم، كانت ميزانية ملحقة تابعة لوزارة الاتصال، عندما تحولت إلى شركة، وتقريبا نفس العدد اللي هما 2100 شخص، كتلة الأجرور حاليا 560 مليون درهم، ضربت في ثلاثة، في نفس الوقت اللجوء لشركات الإنتاج الخارجية، أيضا ارتفع بحيث وصلنا في السنوات الأخيرة، غير السنة الماضية كانت أزيد من 220 مليون درهم، بلا القناة الثانية اللي حوالي 130 مليون ديال الدرهم، ضاعفنا كتلة الأجرور ثلاث مرات، لجأنا للإنتاج الخارجي، ورغم ذلك كواجو تحديات.

أولى هاذ التحديات مناخ العمل، المقر اللي عندنا مقر متجاوز، والآن كاين مشروع مطروح ديال بناء مركب تلفزيوني في إطار عقد البرنامج والممثلين ديال الوزارة دعوا إلى الإسراع بذلك، لأن هذا واحد من

إطار؟ في إطار القانون، القانون كيقول لي: الخول بشكل حصري أنه يراقب هاذ الشيء هو الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

احنا من جهتنا، طلبنا افتتاح هاذ الشيء عن طريق رئاسة الحكومة يوجه للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، يمكن لكم أتم كبرلمان تطالبوا بهاذ القضية.

ثانيا، في الإطار الدستوري الجديد، الهيئات ديال الحكامة، غتولي ملزمة أنها تجيب التقرير ديالها أمام البرلمان للمناقشة ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه ظروف العمل بالقطب الإعلامي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير،

يلعب الإعلام العمومي دورا أساسيا في ضمان حق المواطن في الأخبار وفي تدقيق المعطيات، وكذلك يلعب دورا أساسيا في المجال الفكري والثقافي، ونحن بطبيعة الحال المجهودات التي يتم القيام بها حاليا.

غير أنه يلاحظ أنه يواجه منافسة غير متكافئة مع القنوات الأجنبية، مما يتطلب الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للعاملين به، تعلق الأمر بالإذاعة الوطنية فيما يتعلق بالوصول إلى عقد اتفاقية جماعية، بطبيعة الحال كاين حوار ابداء، ولكن خصو يستمر قصد الوصول إلى اتفاقية جماعية، سواء في الإذاعة الوطنية أو فيما يتعلق بالقناة الثانية، لأن هذا عمل اللي خصو الإسراع به، والضرورة كتفرض باش الأوضاع ديال العاملين خصها تتحسن، خصها تتطور، وما يمكن يكون هاذ الشيء إلا عبر عقد اتفاقية جماعية، سواء بالقناة الثانية أو بطبيعة الحال القناة الأولى، وكذلك باقي المكونات ديال الإذاعة الوطنية.

كذلك يتطلب إيجاد الحلول للوضعية ديال المتعاقدين، اللي واحد العدد كبير منهم اللي كنعثرو أن هاذ المتعاقدين وضعيتهم غير طبيعية، غير قانونية، لأن ما كيمكنش يستمرو سنوات طويلة بلا ما تسوى الوضعية ديالهم، واللي صحوا كيشكلوا واحد الكم كبير، سواء في القناة الأولى أو الثانية أو في الإذاعات الجهوية، أو في الإذاعة الوطنية.

كذلك يتطلب اعتماد الشفافية في إسناد المهام مع إعطاء الأولوية إلى العاملين بالقطاع بدل الإتيان بأشخاص، إلى غادي تكون عندنا ناس اللي عندهم كفاءات، عندهم إمكانيات، واللي يمكن لهم يترقوا، ما عندناش

دور كبير وأساسي، تعلق الأمر بالمناطق الجنوبية أو تعلق بباقي الإذاعات الأخرى، والآن واحنا كنتكلمو في سؤال سابق حول هزالة بعض البرامج، الإذاعات الجهوية عندها برامج جد متقدمة، وأتم تتابعون ذلك، من الناحية الفكرية، من الناحية الثقافية، وبالتالي يجب دعم.. وسائل العمل ما كايماش، المقررات كنشوفو الوضعية كيفاش كايمة، العدد غير كافي، فمن دون شك أن هاذ الشئ بطبيعة الحال اتما، السيد الوزير، متابعتو.

كذلك فيما يتعلق بدفتر التحملات، لحد الآن بدأ، في يناير ما ابقاش التنفيل ديالو، يعني منذ يناير 2013 إلى الآن، ولكن عمليا ما كايماش التنفيل بشكل عملي.

فيما يتعلق كذلك.. لابد من الأخذ بعين الاعتبار التوصيات اللي خرجت بها اللجنة ديال التعليم في الغرفة الأولى، والتي من طبيعة الحال صدرت توصيات على ضوء من طبيعة الحال اللجنة المؤقتة اللي تكلفت، والتي بطبيعة الحال دارت واحد التشخيص فلا بد من الترجمة، ترجمة ما أتت به.

كذلك فيما يتعلق.. احنا ملي كنعقولو التحديات اللي كيواجهها المغرب، السيد الوزير، الإعلام عندو دور أساسي في المجال الفكري، في المجال الثقافي، في المجال السياسي. الإعلام العمومي كيلعب دور أساسي، ما يمكنش كيف تفضلتم، السيد الوزير، وكنقولوا المشكل ديال التكلفة كيف ما كانت التكلفة كيخص بالنسبة لهاذ القطاع يحظى بالأولوية وكل الأولوية. وبالتالي، باش نكونو عمليين، السيد الوزير، هاذ القضايا يجب العمل وبسرعة على إيجاد الحلول لها، وخاصة هناك قضايا اللي ما كاتطلبش تكاليف.

أشترتم، السيد الوزير، بأنه كاي مسألة ديال إسناد المهام والترقية، أقول، السيد الوزير، الواقع يؤكد أن هناك تجاوزات، وبالتالي باغين هاذ القطاع يحظى بالعناية والاهتمام حتى باش يكونوا كل العاملين به كيحسوا بالارتياح، ويكونوا بطبيعة الحال مؤهلين باش يقوموا بالدور ديالهم على الوجه المطلوب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

- أولا، قضية تفعيل دفتر التحملات بدأت الخطوات الأولى، ابدأ التطبيق ديال نظام طلبات العروض، ما بين الشركتين أزيد من 300 مليون درهم، خرجت في إطار طلبات عروض، والمنافسة لأول مرة؛

- ثانيا، برامج الإنتاج الداخلي ابدات، راه 10 برامج غير في القناة

الاستحقاقات.

ثانيا، وهذا أيضا من الإشكالات ديال ظروف العمل، هو المشكلة ديال المتعاقدين، الناس ديال الباتانتا، الناس اللي عندهم عقود عمل غير محددة، والتي عدد منهم راهم الآن في (l'antenne)، بمعنى كيقدموا خدمات مباشرة، وربطوا علاقات مع الناس، وفي إذاعات اللي كنعقوم بوظائف حيوية اجمال إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، أو اجمال قناة العيون، أو اجمال القناة السادسة، أو اجمال قنوات أخرى اللي كيلعبوا أدوار أساسية في هاذ المرحلة اللي كنعيشوها كبلد، والتي قياس نسب الاستماع خاصة في الإذاعة أكدوا.

هاذ الأمر كيقضي إنصاف هاذ الفئة، واحنا الآن من بعد ما تم الانتهاء الأولي من مشروع الميزانية ديال 2014، غادي نستكلمو المفاوضات مع وزارة المالية حول عقد برنامج ثاني، والتي مطروح فيه إنصاف هاذ الفئة والتي التقديرات ديالها كتراوح ما بين 700 حتى 800، وكان هذا موضوع نقاش على مستوى البرلمان.

أيضا فاش تحملت المسؤولية لقيت الملف ديال أن العاملين في الشركة الوطنية ما استافدوش من الزيادة ديال 600 درهم، وتم اتخاذ القرار عبر لجنة التعويضات من أجل أن تتم هذه الزيادة، وتمت.

أيضا كان التوظيف ما كيقضعش لنظام المباراة، وبطلب من إحدى النقابات وجهت رسالة أفضت إلى إلغاء واحد المباراة كانت غادي تدار بدون ما تخضع للشروط ديال الشفافية الشاملة، يعني الإعلان عليها باش تكون مفتوحة لعموم المواطن، وهذا تطور دابا الآن التوظيف كيقضعش لمباراة.

أيضا مناصب المسؤولية، باستثناء المديرين دابا الآن مناصب المسؤولية ولات تتخضع للمسطرة ديال الترشيح والمسؤولية، غادي نبقاو مطالبين بإصلاح نظام الهيكله اللي هو نظام غير فعال، والتي هو موضوع إصلاح إن شاء الله .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة الفريق الفيدرالي في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

قبل أن أمر إلى بعض الملاحظات الأخرى، كنسجلو التزامكم، السيد الوزير، فيما يتعلق بوضعية المتعاقدين، وكناكدو اللي أكدتمو العدد ديالهم قلت حوالي 700 أو 800، كاي إشكال قانوني، وما يمكنش الدولة -أي الحكومة- ما تطبقش القانون، من الناحية القانونية هذا وضع غير عادي، ويجب التسوية ديالو في أقرب الآجال، ما يمكنش تبقى هاذ الوضعية. إذن، كنسجلو التزامكم، ولكن كنعطالو بالتعجيل بإيجاد حل لهاذ الوضعية.

كذلك، إضافة إلى ما أشرنا إليه، ضرورة دعم الإذاعات الجهوية، تتلعب

وفي عهد القرن 21 لازالت بعض المناطق، خاصة منها الجبلية، تعاني من انعدام التغطية التلفزية والإذاعية.

فتمنى، كفريق استقلالي، أن تنكب جهود هذه الحكومة، وأن تبصم على الأقل في ترفيه وفي توعية وفي التواصل مع هذه الساكنة المهمشة أصلا، لا من حيث الطرقات، ولا من حيث حتى الوعي، اليوم أطفال هذه المناطق، ولا داعي لذكرها، بدءا من الراشدية شرقا، إلى فكيك، إلى جردة، ومرورا بأقاليم الحسيمة وتاونات وشفشاون، وكلها مناطق أصبحت معزولة في إطار التواصل، سواء الإذاعات أو التلفزة، خاصة إذا كانت الشمال تلتقط الإذاعات الخارجية خصوصا الإسبانية، وإذا كان الشرق يلتقط الإذاعات والتلفزة من جيراننا الجزائر، فعيب علينا، عيب كل العيب أن نبقي نحن كمغاربة محرومين من ثقافتنا، من تواصلنا.

هناك سؤال آخر، أستمح لم يرد في بسط السؤال الذي قدمه الفريق الاستقلالي، ألا وهو اليوم نلاحظ اهتمام جل الأسر ببعض الأفلام التي أصبحت تفسد أخلاق أجيالنا، فأتمنى، السيد الوزير، وأتمس صادقا، وأتم المسؤول عن الإذاعة وعن التلفزة كوزارة وصية، أن توقفوا هذه المسلسلات التي أصبحت تخر التلاميذ، خاصة في أيام الامتحانات.

الفرجة أصبحت مفروضة ومباحة، غير أننا نتمنى أن تأتي هذه الحكومة لتوقف على الأقل بعض المسلسلات التي تثير الانتباه وتجر الآباء، وحتى التلاميذ أصبحوا يتبعون هذه الأفلام التي تطال وتطول مسلسلاتها. فأتمنى أن نكافح جميعا للتغطية والترفيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، نجواب على السؤال الثاني، لأنه فعلا مصالح وزارة الاتصال دارت دراسة لمنظومة القيم الوطنية في إعلان الخدمات العمومية، سواء كانوا مسلسلات أو حتى برامج، الخلاصة كانت مؤلدة وصادمة أن عندنا إعلام عمومي على المستوى القيمي بواحد النسبة كبيرة في اتجاه، والقيم الوطنية والدينية والإسلامية والأخلاقية والقيم التي تبنت عليها هاذ البلاد والتي هي أعطت لها البلاد القيم ديالها في اتجاه آخر، وهذا كان أحد الأسباب اعلاش لجأت للسيد رئيس الحكومة باش يكون واحد العملية ديال الافتتاح. الدستور واضح، قال: "في احترام تام للقيم الحضارية للمملكة"، في الدستور مكتوبة، وينبغي احترامها.

المغاربة ما داروش دستور باش يلقى في الرفوف، وهاذ الشيء أنا كقولو، المسؤولية ديالي الجمعية العامة ديال القناة الثانية قدمت لها مذكرة

الأولى جرى إطلاقها، برامج سياسية وحوارية وبرامج ديال الحكامة وبرامج متعددة.

- ثالثا، ما يتعلق بالبرامج السياسية اللي ابدت، ونعطي مثال: الحضور ديال المعارضة في الخدمات العمومية في 2011 اللي كانت سنة من الناحية السياسية استثنائية بلغ 85 ساعة، فاش ابدنا كنعطو دفاتر التحملات الجديدة في 6 اشهر 75 ساعة الحضور ديال المعارضة، تقريبا الضعف ديال 2011، اعلاش؟ لأن كانت سياسة إرادية ديال الحكومة عبر دفاتر التحملات ديال تقوية البرامج السياسية اللي أدت إلى أن المعارضة ولي عندها ضعف الحضور اللي كان عندها في السابق، وهذا واحد من الإنجازات ديال الحكومة الحالية.

ثم الإنجاز الرابع، والمتعلق بلجنة الأخلاقيات، دابا الآن أنا كنجيني شكيات، مثلا أحد السجناء تم الحديث عليه في برنامج ديال الجريمة، وتعرض لعقوبة إضافية، وجهت رسالة إلى لجنة الأخلاقيات، وفي الاجتماع الأخير ديال المجلس الإداري لقناة الثانية طرحنا الموضوع، وأخبرنا فيه رسميا من قبل إدارة القناة أن البرنامج ديال الجريمة ألغي وعوض ببرنامج جديد في إطار طلبات عروض دفاتر التحملات بهم إدماج السجناء، هذي هي عملية الإصلاح، كصلحو في إطار احترام استقلالية الإعلام العمومي وبطريقة تدريجية، كنعقدوا انتظارات المغاربة اللي هي كبيرة جدا.

قضية الإذاعات الجهوية، أنا متفق معك، خص واحد المجهود كبير، احنا كنعسنو هذالك الشيء تدريجيا، ولكن المجهود الأساسي غيم بعد التوقيع على عقد برنامج، واللي احنا عندنا التزام باش نحاولو نوقعوه هاذ السنة، الشركة قدمت لنا مقترح، الآن راه احنا بصدد الدراسة ديالو على مستوى وزارة المالية باش نوصلو إلى صيغة، وأنا متفق معك خص مجهود جماعي لذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه التغطية الإذاعية والتلفزية بالأقاليم النائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأختين المستشارتين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لا يخفى على أحد، ولا يجادل أحد، في أهمية الإذاعة والتلفزة في الاتصال والتواصل وتنمية الثقافة عند الأجيال، غير أننا مع كامل الأسف-

في يونيو 2013، فيما ثلاثة النقط:

- النقطة الأولى على التعددية واحترام تعددية الرأي والرأي الآخر؛

- النقطة الثانية الأخلاقيات، ما يمكنش المغاربة يمولوا الإعلام اللي يكون سبب في تفككهم وفي انحراف أبنائهم، هاذ الشي أنا صارم فيه، اللي اعطاه ليا القانون عبر المجلس الإداري أو الجمعية العامة أو عبر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

المغاربة منفتحون، ولكن الافتتاح ما كيغنيش التطبيع مع الجريمة، ما كيغنيش التطبيع مع قيم منبوذة ومرفوضة، وأنا من هاذ المنبر، وكنستقوي بكم، اتما البرلمانين، باش يدا في يد تقولو هاذ الشي خصو يتوقف، ما يمكنش إنسان غير منتخب، موظف يقرر في مصير الأخلاق ديال المغاربة، مرفوض هاذ الشي.

ولكن القانون كيقتول لك باش تغير هاذ الشي خصك تمشي عبر هاذ المسالك، هاذ المسالك هي اللي كندير حاليا، وهاذ الشي أنا كتقوم به في صمت، فاش كتطرحوه علي كقول لكم يدي مع يديكم، لأن هذا هو الأساس.

البث الإذاعي... والمغاربة راه أذكاء، اعلاش القناة السادسة وإذاعة محمد السادس هي الأولى؟ وهي اللي فرضت أن الإذاعات الأخرى تغير شبكة البرامج ديالها، المغاربة باغيين شي حاجة كتشبههم.

انت اللي طرحت بعض الإشكالات، أنا كنت مع الوالدة، ماشي مع الوالدة ديالي، كنت بوحدتي كنتفرج في إحدى هاذ القنوات وخجلت من راسي، وفي الغد درت اجتماع في الوزارة مع المديرية ديال الدراسات، وطلبت دراسة من همتين. لهاذ السبب ما باغينش غدا يوم القيامة نسأل على شي أمور اللي احنا ما عندناش فيها اليد، ولكن كتقولو اللهم إن هذا منكر، راه ما يمكنش هاذ الشي يكون مقبول إطلاقا. هذا معطى، وها هما راه كيسمعه، راه هاذ الشي كيتبث.

القضية ديال البث الإذاعي، راه احنا غادين في المخطط لأن هاذ الشي فيه السيادة الوطنية، كنت حيت هنا سنتين وتحدثت على برنامج راه درنا 7 محطات ديال الدفع الإذاعي في الشمال، الطريق الساحلي بأكمله، من السعيدية مروراً بالجبهة، الحسبية، قبل منها واد لاو، إلى تطوان، إلى طنجة، القصر الصغير. هاذ المسار بدينا فيه، وبدينا مسار أيضا في الجنوب، كايبة مناطق اللي فعلا مازال داخله في المخطط.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

السيد الوزير، احنا السؤال ديالنا كان ينصب على شيين أساسيين: أولاً البرامج، جودة البرامج وارتباطها - كما أشرت إلى ذلك - بالدستور واحترام القيم وكذلك التقاليد والأعراف لهاذ المواطنين والمواطنات؛ وكذلك النقطة الأساسية بالنسبة إلينا كذلك هو إيصال، أولاً، البث سواء كان إذاعي أو تلفزي إلى عدد كبير من المناطق في المغرب، ونحن الآن في بداية الألفية الثالثة.

هذا سؤال قديم جديد، لقد طرحناه على الحكومات المتعاقبة، وكنا نسمع دائما نفس الجواب، أن هناك مخططات، أن هناك دراسات من أجل تكافؤ الفرص في الإعلام وإيصاله إلى أي مواطن ومواطنة باعتبار أن هذه الخدمة العمومية كل المغاربة يشاركون في تمويلها.

وبالتالي، الآن نؤكد لكم أن المناطق الجنوبية على التحديد التي لي شرف الانتاء إليها، بدءا كما أشار زميلي إلى ذلك من فكيك إلى كلها الأقاليم المحاذية للحدود وفي اتجاه الجنوب الشرقي، كلها تحت رحمة الإعلام الأجنبي، هذا هو الخطر، إذاعات أجنبية تصلك قبل أن تضغط على الزر في المذياع، وتعايشك في التلفزة ببرامج تفسد أخلاقك وقيمك وضميرك، بل تؤجج فيك نغرات ضد وطنك، وهذا هو الخطر، نحارب نحن في منازلنا رغم مساهمتنا في تمويل القطب العمومي.

نود، السيد الوزير، كفانا من الكلام، كفانا من الوعود، نريد عملا وتزيله على أرض الواقع لكي يلاحظ المواطن غدا وقبل اليوم ما تقولونه على أرض الواقع لينعم أولا ببرامج مفيدة وكذلك أن تصله إلى منزله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

ما قلته بخصوص موضوع البث كنت فيه دقيق، قلت جئت إلى هنا في 2012، وقلت ها أشنو عندنا في البرنامج، اليوم كقول لكم الأمور اللي كانت عندنا في البرنامج أنجزناها، 7 محطات على مستوى الشمال، زائد محطات أخرى لا في المثال ديال تنالت، في اشتوكة آيت باها، المثال ديال تاسيرت أدرار إيكار في المنطقة ديال تافراوت، وقس على ذلك واحد العدد ديال المناطق.

الآن على مستوى البث بحسب المعطيات الرقمية، عندنا تقريبا 84% ديال التغطية، المخطط وهو أنه تقدر نوصول لـ 90، لأن كايبة مناطق جبلية صعبة، والوجود من الناحية الديمغرافية محدود جدا، ولكن رغم ذلك من هنا

والخدمات، وأنشئت بها مراكز بالتنسيق بطبيعة الحال مع وزاراتكم ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة للبت في المنازعات التجارية بين منتسبي هذه الغرف، تقديرا لما يوفره التحكيم من ضمانات كالسرعة والإنصاف وقلة التكلفة.

وحتى يتم تنفيذ الأهداف المتوخاة من مراكز الصلح والتحكيم وتخفيف العبء على المتنازعين من تجار ورجال الأعمال، والسرعة في البت في المنازعات، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإستراتيجية التي سطرتها وزاراتكم لتفعيل دور هذه المراكز واستغلالها بالكيفية التي تتطلبها الظرفية الاقتصادية المعاصرة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد وزير العدل والحريات، تفضلوا.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة المستشارة،

على سبيل التدقيق، فالمؤسسات المعتمدة كبداية لحل النزاعات، عندنا التحكيم، وعندنا الوساطة، بالنسبة للصلح هي كايته في مؤسسة الزواج، كايته أيضا في مؤسسات يعني في إطار المسطرة الجنائية، لكن في إطار مقتضيات المسطرة المدنية، خاصة من الفصل 306 إلى 327-70 عندنا التحكيم ثم بعد ذلك كايته الوساطة.

الحقيقة أن المجتمعات المتقدمة، وهذا الشيء أيضا كان يعني في التقاليد والأعراف والعلاقات الإسلامية كان دائما يركز على الوساطة ويركز على التحكيم، يركز على الكيفيات التي تجعل النزاع لا يصل إلى أن يبت فيه في المحاكم. للأسف أنه جانا واحد الوقت وأصبحنا نأخذ فقط بمنطق البت القضائي، لكن الآن كايته هناك واحد نقولو يقظة جديدة للأخذ بالبدائل التي هي ناجعة للحسم في النزاعات، وذلك عبر التحكيم والوساطة، والتي تم تنظيمها بشكل متقدم في قانون المسطرة المدنية منذ بالطبع سنوات.

وهنا أقول لكم أن الملاحظ أن المقاولات الأجنبية لما تبغي تشتغل هنا في بلادنا تشتترط من ضمن ما تشتترط التحكيم، بينما للأسف الشديد المواطنين المغاربة ينفرون من التحكيم، مع العلم أن عموم القوانين لا تفرض التحكيم على المتنازعين، الذي يمكن أن يفرض طبعا هو القضاء لأنه مؤسسة رسمية، بينما التحكيم لا يمكن الذهاب إليه إلا في إطار اتفاق ثنائي، إما عند إبرام اتفاق أو شراكة معينة، وذلك، إذن، قبل حصول النزاع أو بعد حصول النزاع يؤول الأمر إلى التحكيم. والملاحظ هنا -كما قلت- عموم المقاولات المغربية والمتعاقدين المغاربة لا يلجؤون إلا قليلا للتحكيم.

بالطبع حسب المعطيات المتوفرة لدينا، فإن التحكيم أيضا في البلدان

لـ 2015 يعني السنة المقبلة خصنا نوصولو إلى 90% على مستوى البث التلغزي والإذاعي.

هذا أشنو كيقضي؟ كيقضي استثمار حوالي 34 محطة اللي هي تم الإحصاء ديالها، وكانت موضوع نقاش في إطار عقد البرنامج، احنا بالنسبة إلينا محتاجون لتعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك، وهذا بذلنا فيه مجهود. وما أريد أن أطمئنك عليه وهو أن بالمقارنة مع 2012 راه دول أخرى هي اللي ولات تشتكي الآن من البث وتقوية الدفع عندنا، دول أخرى واشتكتك منه، اعلاش؟ لأنه كانت جاتنا بعض المناطق التي استهدفت بدفع قوي، بث إذاعي قوي من جهات خارجية، وتم اتخاذ القرار آنذاك بتقوية الدفع.

عندنا الآن تعاون مع بعض المجالس الجهوية، المجالس الجهوية ديال ورزازات اللي أعطانا إحصاء شامل وأحلناه على الشركة الوطنية، والتزمت باش غادي ندرجوه في إطار عقد البرنامج المقبل.

هاذ الأمر كيقضي العمل على سنوات، وإن كان احنا الآن كنواجمو تحدي مرتبط بالتطور ديال البث الفضائي، دابا الآن راه كيمكن للواحد يمشي للخارج ويدير لك البث ويوصل للناس، راه 96% حاليا ديال التغطية ديال البث الفضائي عندنا هنا في البلاد، راه ماشي رقم سهل. وأيضا التحول نحو التلفزة الرقمية، واللي غادي وفق مخطط اللي احنا كنشتغلو فيه، هو غيحل واحد جزء من المشاكل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة للسيد وزير العدل والحريات، والسؤال الأول حول تفعيل دور مراكز الصلح والتحكيم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، فليفضل مشكوراً.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطاب العرش ليوم الخميس 30 يوليوز 2009 على ضرورة إصلاح القضاء. ومن ضمن الإجراءات التي يمكن الاعتماد عليها لهذا الإصلاح هو تفعيل مسطرة الصلح والتحكيم بشكل يساير منطق تطور الحياة التجارية ومستجدات العلاقات الاقتصادية.

وقد عرف التحكيم التجاري انطلاقة بغرف التجارة والصناعة

كاملة، ويكون دقيق وأيضا إلزامية الإشارة إلى التحكيم أثناء صياغة العقود، لأن ملي كيشي شي واحد يصيغ عقد خص تكون واحد الإلزامية على الأقل يشيروا له، اللي ابغى يلتجئ للتحكيم يلتجئ، اللي ما بغاش يلتجئ عندو الحرية، ولكن على الأقل كتكون إلزامية في التحرير ديال العقد باش يمكن لنا تطورو، ولا بد من التحسيس، السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد وزير العدل والحريات، لكم الكلمة.

السيد وزير العدل والحريات:

السيدة المستشارة،

أؤكد أن لدينا قانون، وهاذ القانون مهم، ويبت في تفاصيل التفاصيل المتعلقة بالتحكيم والوساطة، فقط السؤال هو إلى أين يمكن أن نذهب؟ مثلا راه مطروح النقاش عندنا في إطار التشاركية دايرتها مع الشركة الدولية للتمويل التابعة للبنك الدولي، وأيضا المركز الدولي للوساطة والتحكيم الموجود مقره بالدار البيضاء، مطروح علينا السؤال التالي: واش يمكن أنه نجيبو مقتضيات مثلا في مدونة التجارة بمقتضاها يصبح القاضي من غير الممكن أن يبت إلا بعد أن يكون هناك محاولة صلح أو شي حاجة؟

لكن هاذ الشيء اصعب، لأننا إلى اشتراطنا منذ البداية قد يكون سببا في تأخير القضايا، لأن هاذ الشيء خصو ينسجم مع الذهنية ديال المغاربة، لأنك تعلمين وكما تعلمون عندنا مثلا الفصل 18 من ظهير 2.10.84 المتعلق بحوادث السير الذي يشترط أنه لا يمكن رفع دعوى أمام محكمة قضايا حوادث السير إلا بعد يعني الالتجاء إلى شركة التأمين، لن يحدث إلا أن يقع صلح، واصبح هذالك النص عبء، وفي الأخير اعتبره القضاء يعني ما هواش شرط لازم لرفع الدعوى.

عندنا أيضا الصلح اللي كين عندنا في العلاقات الزوجية، معلوم أنه المحكمة لا يمكن أن تبت في التلطيح إلا إذا كان محاولة الصلح، أتساءل إلى أي حد استطعنا نحن المغاربة أننا نفعلو مبدأ الصلح، وأنا انكونو اشوية متسامحين، وأن وأن...

فإذن كندرسو في هاذ الشيء في إطار ماشي النقل الحرفي لمقتضيات موجودة عند دول أخرى، ولكن في إطار يعني إدراك ما لدى الغير ومحاولة إيجاد البيئة يعني الملائمة اللي هي خصها تكون بيئة قادرة على استيعاب هاذ الشيء اللي كنتكلمو عليه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الثاني موضوعه المتابعات القضائية بناء على ما يرد في التقارير

المتقدمة مر من هاذ المرحلة الحرجة، أي أنه لم يكن يلتجئ الناس إليه، ولكن مع التوعية، مع يعني انتشار ثقافة -كما قلنا- حل المنازعات بالوسائل البديلة تم تكريس أولوية التحكيم والوساطة في القوانين وفي الممارسة. احنا الآن عندنا قانون مهم، وينبغي أن نتعاون على تفعيله والتوعية بمقتضياته حتى يصبح التحكيم والوساطة أحد أهم الوسائل لفض النزاعات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. لك الكلمة الأستاذة المستشارة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الرئيس.

ما كنتخلفش معكم في بعض النقط التي تطرقت لها، كنعرفو بأن التحكيم هو موروث عندنا في الثقافة الشعبية ديالنا، كيلجؤوا له الجيران، كيلجؤوا له الأزواج، إلى غير ذلك، ولكن احنا ابغينا نأصلوه حتى في المعاملة التجارية، وابغينا نوصول للمستوى اللي وصلت له الدول اللي سبقتنا في هاذ المجال، لأن كنعرفو أنه كينخفف الضغط على المحاكم وكنعرفو جميعا أن كين بالنسبة للمحاكم التجارية كين ثلاثة، الاستثنائية وكاينة خمسة ابتدائية، هذا كيدير واحد الضغط ويكون طول ديال المساطر، وكنعرفو أنه المستثمر الوقت عندو ثمن ديالو، خاصة المستثمرين اللي كيجبو من خارج المغرب خصهم ياخذوا واحد الصورة على المغرب اللي تكون هي جيدة.

وتتعرفو أن الاستثمار ما كيبغيش انتظرية، وكنعرفو أن عدد من المستثمرين يتحولون يعني مع طول المساطر، والضغط اللي كنعرفو المحاكم كيتحولوا إلى مجرمين، لأن كتولي عندهم قروض، كتولي عندهم فوائد، إلى غير ذلك، احنا تفاديا لهاذ الشيء ابغينا نمشيو في هاذ المسألة، واللي كنتالبو، السيد الوزير، أنه يعني أن تتضافر الجهود باش نرفعو من مستوى أداء هاذ الهيئة انتاع التحكيم، خاصة كنعرفو أن الهيئات المكلفة بالتحكيم لا ترقى إلى مستوى الدور المطلوب، وأن التكلفة ديال المحكمين أحيانا تكون باهظة، ولا بد من إحداث مقرات، السيد الوزير، لعقد جلسات التحكيم، لأن كنعرفو مجال دابا إلى امشينا لمراكش غرفة التجارة والصناعة كتوفر على قاعة، كيمكن فيها عقد جلسات ديال التحكيم، ولكن بالنسبة لغرف أخرى ما عندهاش هاذ الإمكانيية، كيضطروا يمشيو يكربو، إذن ذاك التاجر ولا المستثمر كتكون عليه واحد النفقات.

إذن هاذ النفقات وهاذ الإكراهات اللي كاينة وهاذ الضغط اللي على المحاكم، كنتطلب باش يكون واحد القانون تنظيمي اللي يكون يعني كينظم هاذ المسائل كاملة، ويكون أيضا التحسيس لأن كنعرفو أن كين النص هو موجه إلى رئيس لجنة التحكيم، ماذا عن الأعضاء المكونين للجنة التحكيم؟ خصنا واحد النص تنظيمي، السيد الوزير، باش ينظم هاذ العملية

للحسابات أم لا، سواء كان التقرير يعني في بدايته أم نهايته، لماذا؟ لأن كل سلطة مستقلة عن أخرى، كل سلطة تقضي وتدير شأنها بما تراه ملائماً.

ولذلك، ما لا يمكن أن قبله هو أن يكون التأثير على القضاء، هذا أمر مرفوض، ولكن إذا اقتنعت النيابة العامة بالموقف، وبعد ذلك سيرها القضاء بوشاية من جهة ليست جهة قضائية، ليست جهة تنفيذية، ولكن نفترضو مثلاً جمعية أو شي حاجة، فنحن لا يمكن أن نعرقل أي مسار من المسارات التي أعطاهها المشرع للجهات المعنية، اللي هي النيابة العامة أو غيرها في المتابعة، لأنه كما تعلمون وزير العدل ما عندوش الحق يقول للنيابة العامة ما تابعيش هذا، أو حضفي الملف ضد هذا، ما عندوش هاذ الحق مطلقاً، ولا نفعله.

إذن، اسمحو لي تقول لكم بأن الموضوع فيه دقائق، وفيه يعني تفاصيل، أرجو أن تكون الرسالة قد وصلت على الوجه المطلوب. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير. لكم الكلمة الحاج العلافي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكراً السيد الوزير على جوابكم.

من الطبيعي أن الفساد يهدد استقرار المجتمعات، بالنظر إلى ما ينجم عنه من تقدم الثقة في المؤسسات والقانون، وما يؤدي إليه من إفراغ كل مخططات الإصلاح والتنمية من محتواها نتيجة تراجع سيادة القانون.

فدور القضاء في مكافحة جرائم الفساد يبقى مهماً، ويتراوح بين الدور العلاجي المتمثل في الردع الخاص، من خلال المحاسبة والعقاب واسترداد الأموال، وبين الدور الوقائي المتمثل في الردع العام. ولعل الشعار الذي رفعتة الحكومة هو محاربة الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وعليه، أقول لكم، السيد الوزير المحترم، كيف تتعامل الحكومة مع التقارير الصادرة عن المحاكم المالية والمجلس الأعلى للحسابات وتقارير المجلس الجهوية للحسابات؟

وما هي الضمانات القانونية التي توفرها الدولة حتى لا تكون هناك انتقائية في تلك المتابعات؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، إن أردتم الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

إذن هذي أسئلة جديدة، يتقدم بها السيد المستشار، وله الحق في ذلك، ومن واجبي أن أجيب، لكن هناك سؤال آخر في نفس الموضوع. إذن، سوف نترك المجال للفريق المعني بالسؤال الموالي، وسوف يكون

الأولية التي تنجزها المحاكم المالية الجهوية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، فينتفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تنجز المحاكم المالية الجهوية تقارير تسجل فيها الملاحظات حول تدبير المرافق والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وتعلمون، السيد الوزير، أن القانون المتعلق بمدونة المحاكم ينظم مراحل ومساطر تدرج التقارير انطلاقاً من إنجازها، مروراً بالتأديبات والمخالفات، مع ضمان حق الواجب والإيضاح للآمرين بالصرف، وحق الاستئناف والطعن في قرارات المحاكم المالية، إلى ما تتطلبه مسطرة الإحالة إلى وزير العدل حسب منطوق المادة 111 في حالة وجود مخالفات ترتقي إلى الطابع الجنائي.

لكننا، السيد الوزير، نلاحظ اليوم استغلالاً سياسياً واضحاً لبعض التقارير، حيث تأتي جهات سياسية أو مدنية، وبناء على التقارير الأولية وقبل اكتمال وإتمام المساطر المنصوص عليها في القانون، وتقدم بشكاوى لدى المحاكم، فتقبل المحاكم هذه الشكايات وتحرك مسطرة المتابعة، وقد يحدث أن يقرر المجلس الجهوي للمحاسبات أو المحكمة المالية عدم إحالة الملف على وزارة العدل نظراً لعدم توفر شرط الأفعال الجنائية، وبالتالي يحدث هناك تناقض صارخ في القرارات القضائية.

كيف ستواجهون، السيد الوزير، هذا التناقض؟

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد وزير العدل والحريات.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار،

فيما تفضلتم به ليس هناك أي تناقض، وبالطبع هذا مع العلم أنني لا أعلم أن هناك حالات يعني تم توجيهها على هاذ الصيغة التي تفضلتم بها.

أقول ليس هناك تمت تناقض، لماذا؟ لأن المجلس الأعلى للحسابات، سواء يعني على مستوى الجهة أو غيرها، يقوم بإنجاز تقارير، أنا معكم في أن المجلس الأعلى للحسابات ينتجى إلى مساطر يتيح فيها فرصة حق الدفاع للمعني بالأمر وبعد ذلك يصوغ يعني تقريره.

وفي إطار الفصل 111 يحيل الوكيل العام إذا رأى أن هناك وجهاً لمتابعة شخص ما، يحيل التقرير على وزير العدل الذي يحيله أوتوماتيكياً على النيابة العامة، لكن ليس هناك ما يمنع النيابة العامة من أن تضع يدها على أي ملف بشكل مباشر، سواء كان الأمر يعني تقريراً من تقارير المجلس الأعلى

إذن، المجلس الأعلى للحسابات له دور رقابي على الأموال العامة وعلى الفاعلين في القطاع العمومي، وبالتالي يقوم بإنجاز هذه الرقابة عبر مجموعة من الآليات ولعل أهمها هي التقارير.

التقارير يترتب عنها، حينما يكون هناك سوء تدبير لا يصل إلى الطابع الجرمي، يترتب عنها المساءلة أمامه بصفته محكمة مالية، ويصدر أحكاما بالغرامة وأيضا باسترجاع الأموال التي يعتبر أنها تم نهبها.

ثانيا، يقوم بمراسلة الجهات الإدارية المشرفة على الموظف الذي يكون قد أخل بواجباته المذكورة.

أيضا، وهذا تحدثنا مع السيد المستشار بشأنه، الفصل 111 يعطي للوكيل العام أن يحيل على وزير العدل، ووزير العدل يحيل على النيابة العامة إذا تعلق الأمر بمخالفات ذات طابع جرمي. وزارة العدل والحريات، ومنذ أن تحملت هذه المسؤولية الثقيلة، أصبحنا نقوم بدورنا بدراسة هذه التقارير ونحيل ما نراه يعني فيه مخالفات جرمية على النيابة العامة حتى لو لم تكن الإحالة في إطار الفصل 111.

بالطبع حينما يتعلق الأمر بما تفضلتم به في سؤالكم الشفوي من تجاوزات للقانون، المجلس الأعلى للحسابات يبدي وجهة نظره، من اللازم على كافة الإدارات أن تقرأ وتعيد قراءة النص ديال التوصيات لكي تقوم بإعادة ترتيب أداؤها على ضوءها.

مثلا، احنا في وزارة العدل والحريات دعوت المجلس الأعلى للحسابات باش يقوم بواحد الاقتناص للتحويل، ومشكورا المجلس الأعلى للحسابات قام بدراسة التحصيل عندنا من 93 إلى 2014، واستفدنا منه، والآن نشتغل من أجل أن نصلح كافة الاختلالات اللي هي كايته في أداء وزارة العدل والحريات في موضوع التحصيل.

وسيكون شيئا غير مقبول إذا كانت هناك إدارات أو جماعات تتعامل مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات بنوع من عدم الاكتراث أو عدم الانتباه والاهتمام، هذه أشياء لا تليق بالنجاعة الإدارية، ولا تليق بالمرفق العمومي الرشيد الذي ينبغي أن نعتمده في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل أستاذ.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكروك السيد الوزير، ولكن نملك المسؤولية، السيد وزير العدل والحريات، مسؤولية كاملة باعتباركم رئيسا للنيابة العامة في تفعيل مضامين التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات وعرضها على القضاء، لاسيما بعد صدور التقرير السنوي للمجلس الأعلى لسنة 2012، وصدور تقارير جمهورية وما تجبل به من اختلالات لا تجد طريقها نحو المتابعة القضائية،

الجواب شاملا بالنسبة إليكم، وبالنسبة لما سيقض به السيد المستشار أو المستشار الذي سيقدم بالسؤال التالي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه تفعيل تقارير المجلس الأعلى للحسابات المحالة على أنظار وزارة العدل والحريات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان المستشارتان،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

تكسي تقارير المجلس الأعلى للحسابات أهمية بالغة في الوقوف على بعض حقائق التسيير الإداري والمالي للشأن العام، والأهم في هذه التقارير ليس هو المتابعات، سواء الجنائية أو الإدارية للمسؤولين عن الاختلالات، بقدر ما هو تنزيل التوصيات الواردة في هذه التقارير على أرض الواقع، بما يساهم في تحسين عمل الإدارات العمومية، وتكريس الشفافية والمحاسبة، والنهوض بنظام الحكامة، ومحاربة الفساد، وتعزيز سيادة القانون في علاقة المواطن بالدولة، وفي تنفيذ السياسات العمومية.

في هذا السياق، نسألكم السيد الوزير: ما مآل توصيات تقارير المجلس الأعلى للحسابات؟ ما الذي قامت به الحكومة من أجل تتبع توصيات التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار...

السيد وزير العدل والحريات:

على كل حال هناك مشكل يتعلق بتدبير العلاقة بين البرلمان وبين الحكومة في مثل هذه الأمور، لأنه ليس مقبولا أن يكون السؤال يتجه إلى ما يلي: وعليه، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي ستخذونها قصد تفعيل التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، وذلك في الأحوال التي يتم فيها اكتشاف وجود أفعال ذات صفة جرمية؟ السؤال كما طرح شفويا، إذن، يجيد عن منطوق السؤال الكتابي، ولكن مع ذلك سأجيبكم.

حضرات السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

نفهمهاش، هذا أمر غير ذي قيمة، هذي أمانة جات وخصها تمشي، بالمناسبة احنا في المسطرة الجاية غادي نديرو بأن المجلس الأعلى للحسابات يجيل مباشرة على المحاكم، باش نتفقو.

إذن، ما كينش ولا ملف واحد تصرفنا فيه وخلينا أو يعني تباطأنا في الإحالة ديالو.

الأمر الثاني، وهو أننا نبحت نحن، وهذي أمور جات مع هذه الحكومة، في تقارير المجلس الأعلى للحسابات، هل هناك بعض التقارير اللي فيها شي مخالفات؟ وإذا ما تبين نحيل، وأقول لكم نحيل، إلى أتم، أقولها للجميع، إلى بان لكم شي تقرير واحد من التقارير اللي صدرت هاذ السنوات فيها اختلالات تمس بالقانون الجنائي وما حلناهاش تفضلوا حيلوها علينا، أما أن تقولوا نحملكم المسؤولية، تحملنا مسؤولية ماذا؟ هل تخلينا عن أداء واجبنا في إحالة ما يحال في إطار الفصل 111؟ لا.

هل تخلينا عن مسؤوليتنا في إحالة أشياء اكتشفناها نحن؟ لا. هل تقدمتم لنا بملف واحد مما له علاقة بتقارير المجلس الأعلى للحسابات، السيد المستشار، وقلنا لكم لا؟ ما كينش هاذ شي.

إذن، تتحمل المسؤولية عن ماذا؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن نجيبوا عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، حول التخطيط الحضري. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، الأستاذ شكيل تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيدة والسادة الوزراء،
الأخت والإخوان المستشارين،
السيد الوزير،

أتم تعلمون كما نعلم جميعا أن مستقبل المغرب رهين بمدى قدرة مدنه على الإدماج الفعلي لكل شرائحه الاجتماعية، وذلك انطلاقا من تلبية الحاجيات على مستوى السكن، البنيات التحتية، التعليم.

أما على مستوى التنمية الاقتصادية، فالجال الحضري أصبح وسطا للمنافسة الاقتصادية العالمية، إذ أن استقطاب الاستثمارات بكل أنواعها رهين بمدى تأهيل المغرب لمدنه والتحكم المعقلن في توسيعه.

فالتحضر غير المحكم، ثم التضخم السكاني الذي عرفه المغرب منذ النصف الأخير من القرن الماضي قد جر معه العديد من المشاكل، وجعل مدنه تعاني من مظاهر الاختلال على جميع المستويات، إضافة إلى أنها

وهذا نكون أمام مسؤولية وزارة العدل والحريات في شخص وزيرها باعتبارها سلطة تنفيذية، مطالبة بتحريك المتابعة تجاه هذه الاختلالات من أجل أن تضي على تقارير المجلس الأعلى للحسابات الصيغة التنفيذية.

ثانيا، إذا كانت وزارة العدل والحريات قد حركت مسطرة المتابعة في حق عدد من المسؤولين عن المؤسسات العمومية بعد صدور تقارير المجلس الأعلى للحسابات، وبناء على مضامينها فإن القانون لا يلزم بتحريك المتابعة في حق كل مؤسسة تعرض لها المجلس الأعلى للحسابات في طريقه، لتظل لوزير العدل والحريات سلطة تقديرية لا سلطة تنفيذية في العلاقة بتقارير المجلس الأعلى للحسابات، وإذا كان البعض يتحدث عن الانتقائية في عمل المجلس الأعلى للحسابات والملفات التي يفتح بشأنها تحقيقا.

ثالثا، تجدر الملاحظة إلى أن الدستور المغربي إذا كان قد حصر مهمة المجلس الأعلى للحسابات في مجرد وصف الاختلالات التي يرصدها بعد مراقبة طرق وأوجه صرف المال العام دون أن يربط المجلس بما يسمى المتابعة القضائية، وأجل ذلك في الفصل 149 الذي يتحدث عن المجالس الجهوية للحسابات، والتي تتولى مهمة مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها، حيث نص على هذه المؤسسات الترابية، تعاقب عند الاقتضاء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد وزير العدل، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

إذن، السيد المستشار المحترم، تفضلتم بالقول بأنه ليس كل ما ورد في تقارير المجلس الأعلى للحسابات قابل للإحالة على القضاء، نظرا لأن هذه التقارير تتضمن معطيات تهم الاختلال التديري ذي الطبيعة الإدارية التي ينبغي ترتيب جزاءات إدارية، وفي أسوء الأحوال جزاءات مالية، متفقين، وينبغي أن يعلم الجميع ذلك.

المستوى الثاني هو في بعض التقارير، تكون هناك اختلالات ذات طابع جرمي، لأن فيها خرق لمقتضيات القانون الجنائي، قلنا وقول بأن السيد الوكيل العام لدى المجلس الأعلى للحسابات يجيل في إطار الفصل 111.

أؤكد لكم هنا وللرأي العام أنه لم يحصل أبدا أن ملفا من الملفات التي أحالها الوكيل العام لدى المجلس الأعلى للحسابات، يعني مكثت لدى مكاتب وزارة العدل أقل من 24 ساعة، وأقول لكم أنا ما كترهاش حتى، ما عندي حتى شي سلطة تقديرية فيها حتى، يعني مجرد ما كنتجي كحيلوها والسلام، لأن هذا هو القانون.

أنا متفق ولا ما متفقش، قراها ولا ما قرهاش، نفهمها ولا ما

فضاء آخر اللي إلى ما اخذناشاي بعين الاعتبار التخطيط، فمعناه أن سنجد نفس مشاكل.

ولهذا، هاذو هياكلها أجيال، وراه واحد العدد ديال مشاريع القوانين بدأت يعني تأتي إلى البرلمان، ونحن نشتغل كذلك على إطرارات أخرى ومشاريع أخرى التي سنقوم بها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ شكيل، فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير.

جوابكم، السيد الوزير، كولو معلومات مهمة، وأنكم باين بأنكم بالمأم على الموضوع، لكن، السيد الوزير، وهاذ الشي اللي نتمناه منكم: واش كين شي برنامج اللي يمكن لكم يوم من الأيام تعرضوه على هاذ المجلس باش نعرفو فين غادين؟

تتشوفوا اشحال ديال الأراضي اللي مشات من الأراضي المسترجعة من أجل بناء مدن، وتشوفوا كل يوم تشدشوا مدينة، تشدشوا حي، تشدشوا... ولكن باقي الآن غير كافي ذلك، وما عارفينش فين غادين، فين غادين؟

البناء راه احنا غادين فيه، ولكن يوم على يوم الحاجيات تترداد وتنبدلو، اليوم راه احنا درنا هاذ المدينة هنا، غدا درنا مدينة أخرى، وكين محلات اللي درنا فيهم مدن وابقاو خاويين، ولكن كين محلات اللي ما استطعناش باش نلبيو الطلبات ديال الساكنة ديالها، بل باقي عندنا ناس اقرب من الرباط بـ 18 كلم عايشين في البرارك، باقي الآن ما استطعناش باش نقضيو على هاذ السكن غير اللائق، واحنا اليوم دولة مهمة، كون غير ما كناش تعملو هاذ الشي، راه تنبنيو ولكن ما كينش برنامج اللي يكون عارف الرأي العام، عارفينو المغاربة كله فين غادين.

فتطلبو منكم، السيد الوزير، بأنه يوم من الأيام يجينا بواحد البرنامج اللي يمكن لنا نقولو انما اهضرتو على 2030 على حسب ما نتقول، ولكن المغرب إلى 2030 و2050 خصنا انكونو عندنا شي حاجة اللي مهيئين له، كيفاش غادي نواجهو التحديات ديال 2030 و2050، خصنا انكونو عارفينها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أصبحت تجسد واقع التخلف في مختلف مظهراته الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا، نسألكم، السيد الوزير، عن مدى مواكبة وزارتم لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة؟
وشكرا مسبقا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد العنصر، وزير التعمير واعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

أنا في الحقيقة ما يمكن لي إلا تتفق من المنطلقات اللي امشيتو منها. اليوم، لابد، وهذا واقع وطني، نعرفو بأن المدن أصبحت تنامي بسرعة، وأحسن دليل يمكن لنا نشوفوه غير النسبة ديال الساكنة القروية والحضرية يعني قبل 40 سنة قبل 30 سنة واليوم، والدراسات كلها تتقول بأن في أفق سنة 2030 ربما النسبة ديال التمدن ديال الساكنة الحضرية غادي يفوق 75%، هذا يعني ماذا؟ يعني أن فعلا لابد من مواكبة، ماشي غير المواكبة، من الاستباقية ديال هاذ النمو المتسارع لكل المدن وللحواضر.

المسألة الثانية اللي كذلك ما كنتخلفوشاي فيها، وهو أن المدينة هي منبع للثروات، اليوم يعني هذا واضح في المغرب وغير المغرب، مثلا نعطي غير مثال ديال دراسة مؤخر في فرنسا أن المدن الكبرى تساهم بما بين 40 و50% من القيمة المضافة داخل الإقليم، والمغرب هو لاشك أن فيه نفس يعني الأرقام.

إذن، هنا لابد أن هاذ الشي كولو تيحتم علينا ماشي غير نبقاو فيما نقوم به يعني كتخطيط استباقي وكنحضير للمجالات والفضاءات ديال السكن، ديال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، التجهيزات يعني العمومية، بل أن نذهب إلى أبعد من هذا، وهذا ما نشتغل عليه الآن.

أولا، هو أن انكونو جاهزين بالوثائق ديال التعمير، لأن هي اللي غادي تكون مرجع، وهي اللي غادي يمكن لها تحد من ذاك الانتشار الأفقي غير المعقلن ديال المدن ديالنا اللي تيمم فيه الهدر ديال الموارد الأرضية، الهدر ديال الموارد المائية، المخاطر البيئية، إلى غير ذلك.

لكن أصبح الآن بفعل هاذ الشي هذا من الضروري، وهذا هو الجيل الذي نشتغل عليه من المخططات، من الضروري أن لا نأخذ بعين الاعتبار إلا المدينة أو المركز، بل أن نأخذ المحيط ككل، لأن المدينة راه ما كتبقاشاي في ذيك القشابة ديالها، لابد أنها كتشرك (تمزق) القشابة، وكتوسع على

إخواني المستشارين،

قبل أن أتطرق إلى هذا السؤال، لا بد أن أشير إلى أن فريق التجمع الوطني للأحرار، كان قدم سؤالاً آتياً مدة ثلاث أسابيع من أجل قبل تعيين المدرب ديال المنتخب الوطني، ولكن اللي ابغيت نقول في هاذ السؤال الآتي اللي كان مازال غيتبرمج وتتوسع فيه، وهو المغاربة عندما يتعاطفون مع كيفما كان، فالأخ بادو الزاكي أهل المغرب في سنة 2004 لهنايات كأس إفريقيا في تونس، وتم إبعاده في ظروف غامضة.

ولهذا، تم تعاطف جميع المغاربة مع المدرب اللي هو في نفس الوقت مدرب كفاء، وهنا أريد بأن أشير إلى أن المغاربة دائماً يتعاطفون مع المظلوم، سواء كان رياضياً أو سياسياً أو كيفما كان موقعه، فالمغاربة كايين هناك اللي كييعبر، ولكن كايين اللي ما كييعبرش، ولكن هناك تعاطف دائماً معهم.

غترجع للسؤال، السيد الوزير، وغترجعو من بعد غادي نكلو فيما يخص المدرب.

السيد الوزير،

لا أحد ينكر المجهودات التي بذلتها وزاراتكم من أجل إصلاح شامل لمنظومة الرياضة في بلادنا، على رأسها كرة القدم التي تعتبر الرياضة الأكثر شعبية وأكثر انتشاراً في صفوف المواطنين عموماً، والشباب على الخصوص. ففي ظل هاذ الإصلاح الشامل الذي شمل البنية التحتية والهياكل الإدارية ومكاتب الجامعات، يبقى التحكم من النقط السوداء التي يجب بحث عن حل جذري وعاجل لها، باعتبار أن العديد من المباريات التي كان من المفروض أن تكون حفلات كروية بامتياز، أصبح التحكم يفسدها، الشيء الذي غالباً ما يكون ناتجاً عن ضعف في التكوين أو يدخل في إطار حسابات شخصية ضيقة، أو بعض الممارسات الأخرى التي يجب أن نبعدها بشكل كلي عن مجالنا الكروي.

السيد الوزير،

كما تعلمون هاذ الأسبوع، في آخر هاذ الأسبوع ستجرى مباريات البطولة الوطنية التي سيكون الحكم الفاصل إما على مستوى القمة، إما فريق كيلعب البطولة كلها وفي ذاك المقابلة غيتأهل وغياخذ بطولة المغرب وغيدشارك في كأس العالم للأندية، وإما ذاك المجهود ديال السنة كله كيروح بسبب خطأ حكم ما، واش متعمد أو، أو... وغيكون مقابلات أخرى في أسفل الترتيب.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، واحنا كنعرفوكم وكنعرفو الاجتهاد اللي قمتو به من أجل الإصلاح... القانون، بتطبيق القانون، من أجل تطبيق القانون، أشنو اعملتو لهاذ المباريات ديال هاذ آخر أسبوع؟

شكرا السيد الوزير.

لنا رؤية ولنا نخطط، ومستعدين أننا ناقشوه في إطار موسع وإطار اللي يكون كيسمح... غير ابغيت جوج أو ثلاثة الملاحظات:

- الأولى، أن الكثير ينجز في المغرب، صحيح أن هناك ربما خصائص، كان خصائص ولازال، لكن الكثير يمكن لنا غير نديرو إطلالة على المدن ديالنا وعلى القرى وعلى الأحياء نرى أن فعلا هناك الكثير ينجز، لا من ناحية الكم ولا من ناحية الكيف والجمالية.

- ثانياً، أنا متفق معك، على بعد 18 ولا غير أقل من 18 كلم باقين البرارك، يمكن لي نقول لك بأن هذه الظاهرة لن تزول أبداً، اليوم في (Mexico) فيها 17 مليون ديال البراكة و7 المليون ديال الناس ساكنين، راه هذي يعني ظاهرة لا بد لأن النمو، ما حد النمو كيكون وفعلا المدينة كتجذب، لما تقول أن المدينة كتندير 40، 50% ديال القيمة المضافة، معنى أنها جذابة للاستثمار، لكن جذابة للباحثين عن العمل كذلك.

بالطبع نحن الدور ديالنا وهو أن الاستباقية، ولكن اللي ابغيت نقول، اعلاش قلت فضاء واسع ووقت واسع غير باش نعرفو بأن العملية هذي ديال التعمير وديال التخطيط ديال التعمير ليست عملية الحكومة بوحدها، ليست عملية البرلمان بوحدها، إلى الجماعة ما كتحكشني في العقار ديالها، ما عندهاشي وعاء عقاري، إلى الجماعة ما عندهاشي الغيرة على المدينة ديالها وكيفاش يمكن لها تديرها، إلى ما كانتش عندنا كلنا الشجاعة باش نقولو اليوم تيخصنا ندخلو المدينة إلى المدينة، يعني نعليو ما بنقاوشاي غير غادين نتوسعو، إلى، إلى، إلى...

سمعنا أن ليس هناك من يخطط لنا أو ينجز لنا، ونجيو احنا نسكنو. هذا عمل تشاركي، عمل يجب أن نساهم فيه جميعاً، ونحن نحضر هاذ الإطار، لما اهضرت على القوانين، تنحضرو هاذ الإطار. اليوم راه كنعرفوا هاذ الشيء بأن حتى باش تخلص الجماعة الفضاءات الخضراء والزناقي ما عندهاشاي.

إذن، هاذ الشيء خصنا نظر حوه باش نشوفو كيفاش يمكن لنا نخلو الإشكال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة. وننتقل إلى السؤال الموالي أو الأسئلة الموالية موجهة إلى السيد وزير الشباب والرياضة، والسؤال الأول حول دور التحكم في تطور كرة القدم المغربية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، فليفضل.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة للإجابة على السؤال.

السيد محمد والزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعاً أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على اهتمامهم بمختلف الجوانب المتعلقة بتطوير كرة القدم الوطنية، والتي يعد التحكيم الجيد أحد أهم ركائزها.

غير بعجالة، مادام أنك رجعت للناخب الوطني، طبعاً من هاذ المنبر كنتمناو التوفيق لهاذ الاختيار اللي وقع على بادو الزاكي، وأيضاً يمكن نهنئ الإخوان في الجامعة على مغربة الطاقم التقني لكرة القدم، لأن اشوية واحد المجموعة ديال الأطر كنتمناو لهم إن شاء الله التوفيق، وكنتمناو من الله سبحانه وتعالى لهلا يحشمننا في الاستحقاقات القادمة.

جواباً على سؤالكم، ابغيت غير.. أنا كنتفق معك يعني في العمق، ما يمكنش نختلفو، عندنا الإشكال ديال التحكيم كينطرح بحدة، وهو يعني ما نساوش ونقولوها بصراحة، يعني راه جانب من الرشوة، من الفساد... إلى آخره، يعني اليوم اعلاش كهنضرو على إستراتيجيات، كهنضرو على إستراتيجية ديال مكافحة الفساد ولا الرشوة، إلى آخره. كنعتمد واش الإستراتيجية بوحديتها كافية؟ لا، خصها تكون، ما كتقولش ما تكونش.

ولكن هذا سلوك يعني كينقى رهين بواحد الذهنيات، بواحد المستوى ديال الرقي، ديال التحضر وديال روح المسؤولية عند الحكم. أكيد كانوا عندنا حكام كبار، اللي كانوا في واحد المستوى دولي كبير، وشفتنا المرحوم بلقولة اللي كان يعني قاد المقابلة النهائي في المونديال ديال فرنسا، واللي فعلاً كنا كنتمناو أنه فعلاً يكون قدوة.

على كل احنا غير باش نرجع للجامعة، اعرفتو بأن كان عرفت واحد المخاض، الحمد لله اليوم خرجنا لواحد المرحلة اللي ولات فيها الرؤية واضحة، واللي ولى فيها التوجه واضح، واللي ما كانش سهل، ما تنساش راه يمكن هذي دابا سنتين واحنا في هاذ المخاض ديال الحكامة باش نخرجو الجامعات لهاذ الشرعية.

كان أملي أن في السنة الأولى نكونو نجحنا في هاذ الورش، ما نجحناش فيه، شوف اشحال ديال الوقت مازال اليوم كهنضرو عليه، كهنضرو على جامعات اليوم اللي مازال خصنا لجنة يعني مؤقتة باش تقدرن نخرجوها من المرحلة ديال العتب اللي كتعيش فيه، مثلاً بحال التيكواندو اللي عامين ونصف هاذو وهما جالسين كيديروا (du surplace)، الحمد لله خرجنا بواحد المجموعة ديال الجامعات. اليوم ابقاو لنا واحد جوج أو ثلاثة باش فعلاً نسالو هاذ الورش ديال الشرعية باش نمشيو عاودثاني لأوراش

أخرى.

بالنسبة للإستراتيجية، الإخوان على مستوى المكتب الجامعي الجديد اليوم، كيشغلوا يعني على هاذ الجانب. اليوم كايئة لجان تآديبية، هاذ اللجنة التآديبية في السابق كانت كتعين، اليوم ولات منتخبة، إذن اليوم عندها مسؤولية، وبالتالي فحتى فاش كيكون واحد الضرر، يعني واحد الجانب عندو الحق أنه يلجأ إما للجنة التآديبية اللي خصها تاخذ القرار في هاذ الشئ أو يمشي للقضاء.

زد عليها أن اليوم، وهذا كيدخل في الاستراتيجية، أن اليوم بمعية اللجنة الوطنية الأولمبية، الوزارة كتنشغل، واحنا في المراحل النهائية باش نخرجو غرفة التحكيم الرياضي، لأن كانت طارحة لنا مشكل، لأن دابا أشنو كيوقع؟ حتى فاش كيكون مشاكل في التحكيم أو مشاكل في الفرق، كيمشيو للقضاء، القضاء أشنو كيقل، كيقل لك عدم الاختصاص. إذن هاذ (la chambre arbitrale) فعلاً كانت واحد الحلقة ضعيفة في هاذ السلسلة، اليوم احنا كتنشغلوا عليها إن شاء الله باش تخرج في القريب العاجل إلى حيز الوجود باش فعلاً تكون هي القضاء أو الهيئة اللي غادي تبت في هاذ النزاعات المتعلقة بالرياضة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد حسن سليفوا:

شكراً السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

كما تعلمون بأن محاربة الفساد والمفسدين كيخصها واحد الشجاعة، واحنا ما غاديش كيف كيقلوا موفرة فيكم هاذ الشجاعة، اعلاش؟ لأنكم استطعتو تغييروا واحد التغيير ديال الجامعة اللي كان مدة سنين، ما قدش شي واحد يمس واحد اللوبي، هاذ اللوبي إلى ما احتمعتوش انتما كوزارة، والآن عندكم طرف آخر اللي هو رئيس الجامعة اللي عندو كذلك هاذ الشجاعة، وعندو هاذ... وفات سابق كرئيس نادي ومارس في القسم الوطني الثاني ومارس في القسم الوطني الأول، يعني كل رئيس مارس التسيير في البطولة كيعرف جميع اللوبيات داخلها.

إذن، عندكم واحد المادة اللي غيكن لها تساعدم، ولكن خصكم تتعاونوا جميعاً، لأن راه حتى واحد ما استطع يقضي على هاذ اللوبيات، كنتملوا بأن الجامعة الملكية كانت مرآسة من قبل برجالات ذو كفاءة عالية ولكن ما استطعوش مع الآسف، راه ماشي بالحكمة باش يمكن لنا نحاربو ذاك المفسدين، راه كلين وسائل أخرى من غير الحكمة، أنا ما ندخلش معه للمحكمة، لأن معروفين، أنا نحاول نحاربهم لوبيات كل واحد بواحد.

راه ما غيكنش نوصلو لبطولة ولا لاعبين في المستوى في المغرب اللي

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعتبر الملاعب السوسيو رياضية للقرب إحدى الإستراتيجيات المهمة التي تم اعتمادها بهدف توسيع قاعدة الممارسة الرياضية ببلادنا، ورفع الإقصاء والتهميش الذي تعاني منه العديد من المناطق، بسبب انعدام البنية التحتية الرياضية، وتدهور الدور المتوخى منها، فضلا عن الخصاص الكبير في التجهيزات والإمكانات والموارد البشرية.

الملاحظ أن هذه الإستراتيجية ظلت محدودة، ولا زال العديد من رؤساء الجماعات الترابية ينتظرون أجوبة وزارة الشباب والرياضة وتفاعلها مع المشاريع التي تم إعدادها في هذا المجال، وعلى سبيل المثال، السيد الرئيس، جماعة واد أمليل، جماعة ميسار، الجماعة الحضرية لتاهلة، الجماعة الحضرية لأكنول، ثم جماعة تنغير عن طريق جمعية "تيكوتار".

هذا ما يدعوننا، السيد الوزير المحترم، أن نسائلكم عن أسباب تعثر هذه الإستراتيجية الطموحة؟ وكيف تبررون ضعف تفاعلكم مع الملفات والمشاريع المنجزة في هذا المجال من طرف بعض الجماعات الترابية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم على تفضلكم بهذا السؤال الوجيه. غير هو في الواقع أنا ابغيتك هاذ الجماعات حتى نساليو دابا وجي لعندي باش نشوف هاذ الجماعات، لأن دابا كنتفاجأ، إلى كنتذكروا في هاذ القبة الموقرة كنت وجهت واحد الدعوة للإخوان الرؤساء والمستشارين باش يجيبوا ملفات ونشتغلوا على هاذ الشيء، أنا غنقول لك، هنا ما ابغيتش نتقل عليك بالأرقام، مجموع الاتفاقيات اليوم عندنا 600 اتفاقية، المراكز المفتوحة اليوم عندنا 100 مركز اللي مفتوح، اللي واجد عندنا 170 واجدة، المراكز اللي في طور الاشتغال 89، اللي في طور الدراسات 93، سجل هاذ الرقم اللي غادي نعطيك، هذي المؤجل إنجازها في حين تصفية المشاكل المختلفة 158. هاذ 158 أشنو كيقوع؟ وأنا هنا ابغيتك ترد معي البال، لأن فعلا لإجبتي لي هاذ الشيء، وفعلا كان تقاعس من الوزارة، رانا غادي نعترف لك، وغادي نفعلو هاذ الشيء من غدا إن شاء الله.

كلهم المغاربة عندهم واحد الأمل في الفريق الوطني، وما يمكن له يكون فريق وطني في المستوى غير إلى ما كانت البطولة الوطنية في المستوى، وباش يمكن لها تكون البطولة آ عباد الله راه خصنا نساليو مع هاذ البيع والشراء في جميع المسائل، لا بالنسبة للمدربين ولا بالنسبة للمباريات ولا بالنسبة... باش يمكن يكون عندنا مستقبل راق في كرة القدم. وكنتناو لكم التوفيق باش يمكن لنا جميعا نوصلو لهذا المبتغى. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا.

يعني في العمق ما يمكن لي غير نزكي كلامكم، السيد المستشار المحترم. الإستراتيجية، شوف ما يمكنك تخرج على ثلاثة ديال النقط، طبعا فاش كنهضو على الردع، هذا شيء أساسي، مهم باش نعطيو به المثل، وما كنتناودوش كنعبو في هاذ الشيء.

ثم كإين التحسيس، هو فاش قلت لك هاذ الشيء راه رهين بالعقلية وبالسلوك... إلخ، ثم أيضا كإين التكوين، لأن دابا الإشكال اللي كإين، إلى كان حكم أخطأ بحسن نية، واخا التكنولوجيا الحديثة اليوم راه ولات كنتستمر في ذيك الرقعة ديال الملعب، وراكم شفتو في المونداليو، وكان هذاك النظام الجديد اللي داروا حتى الكرة إلى قاست الخط، ولات كتم الإشارة ديالها في الساعة اللي كيحمل الحكم، بمعنى أن حتى التكنولوجيا اليوم ولات كتساعد الحكام.

أنا كنهض دابا على سوء النية، هاذ سوء النية هي المشكل اللي عندنا اليوم، راه ما فيها هذي لا شجاعة ولا... يعني كيصعب الإنسان إلى كان فاسد راه فاسد، أنا في هاذ القبة الموقرة تطرح علي سؤال قال لك واش كإين تلاعب؟ إلى قلت لكم ما كإيش ربما غنكذب، إلى قلت لكم كإين ربما خصني ثبت، راه هذا هو الإشكال الحقيقي.

إذن، كنتناو من الله سبحانه وتعالى، آش غنقول لك؟ الله يهدي ما خلق، فوق الإستراتيجية وفوق كلشي الله يهدي ما خلق وصافي. وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نمر إلى السؤال الثاني، موضوعه تعثر إنجاز برامج الملاعب السوسيو رياضية للقرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

ديال الطبيعة، وديال ضعف البنية التحتية، ابغاو يفرغوه في الرياضة، وأن أكون تكلاصا الأول على العصابة ديال فاس، الأول يعني يستحق.

باش بلا ما نافقك، السيد الوزير، كين برنامج استعجالي اللي وجدناه، وقلنا على أطراف شركاء، دبرنا على شي مليون درهم من وكالة تنمية أقاليم الشمال، 20 مليون من (DGCL²)، الوزارة مازال ما جاوباتناش لحد الساعة على مشروع ديال العشب الصناعي كذلك، وهاد المشروع ديال لآخر.

إذن، اضطريت أنه إما غنسحب الوزارة من المشروع، وتتكلف وكالة تنمية أقاليم الشمال بتجهيز العشب الصناعي للملعب، تحفيزا لذك الشباب باش نضمنو أكثر، لأن ابديتو واحد المبادرة ديال أبطال الحي، كنتقلبو على المواهب، إيوا حتى هنا في العالم القروي، خصمك تقلبو على مواهب أخرى. معي أخ مستشار يتصل من تنغير على جمعية "تيكوتار" كذلك، حتى هي اللي تيكوتار في تنغير، عندها 50% كذلك من الاعتماد برمجتها المجلس الإقليمي، ومازال الوزارة ما تجاوباتناش.

كذلك، ميضار، الساكنة كنتنتظر الجواب ديالكم، السيد الوزير. أنا شخصيا، خرجتيني من اللجنة، السيد الوزير، طلبت من الكاتب العام التعامل ولا أخذ الملفات، لحد الساعة كل ما اتصلت بالكاتبة ديال السيد الكاتب العام، راه في أكدير، راه في مراكش، ابغينا اشوية الجديدة، اشوية التوازن، حقنا كأقاليم، حتى احنا راه ابغينا، وما تزيديناش الضغط أكثر ملي احنا فيه، واحنا رهن الإشارة، كنتقلبو على شركاء موجدين باش نحفزو هاد القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا في الحقيقة لا يسعني، ما بقى لي غير نشكرك على هاد الحرفة وعلى هاد الغيرة اللي كهضر بها، ما يمكن لي إلا نزيكيا. وشوف الجديدة كايته، حسن النية كايته، يمكن أشنو كيوقع، نقولها لك هاكيا، يمكن كيوقع أنا بعض الخطرات كمشيو في ذاك الفخ ديال المشاكل اليومية، وما تنساش راه واحد الكم هائل كينزل.

أكد، تقدرو نساو اتفاقية أو جوج، ولكن بلاقي، المسألة ديال أربع سنوات فيها إشكال، لأن أنا واحد المجموعة ديال الإخوان جاوا لي شي اتفاقيات ديال أربع سنوات، لقينا فيها إشكال آخر، أشنو هو؟ هو كين (un montant global)، ولكن (la rubrique) فين غمشي ما

أنا اليوم، رجعت كترجع اتفاقية اتفاقية، كنتلقى الإشكال، أشنو هو؟ إما عدم تصفية العقار، كيبقى هاد المشكل مطروح، فاش كنتقلبو عدم تصفية العقار كنتجي واحد الجماعة مثلا كنتعطيك الأرض، وكنتفق معك، غدا كيدير لك واحد التعرض، كيوقف لك على الأرض، وهاد الشي دابا كنتعيشوه، كنتعيشوه يوميا.

الإشكال الثاني، كيكون بعض الخطرات، لأن دابا هاد العملية طموحة، كبيرة، يعني الإشكال اللي فيها أشنو هو؟ هو فيها واحد العدد ديال المتدخلين، يعني مثلا كنتدخل الوزارة، كنتدخل الجماعة، كنتدخل التنمية البشرية، كنتدخل المبادرة، كنتدخل الجهة، كنتدخل المجالس الإقليمية، الجهوية... إلى آخره. إذن، هاد التدخل كثرة التدخل ديال المساهمين، كيخلق لنا واحد الإشكال، أشنو هي؟ فاش كنتعطل واحد، كنتعطل المشروع ككل.

إذن، فعلا، أنا كنتقول لك، إلا كان إشكال خارج من تصفية العقار، وكان الإشكال خارج من المسألة ديال واحد من الشركاء، ما اعطاش الإسهام ديالو، فأنا هنا كنتتحمل المسؤولية كاملة، ونعترف لك بها، وآجي نحل معك المشكل غدا إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

التعقيب الأستاذ المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا.

في الحقيقة، السيد الوزير، احنا كنتقلبو على خلق التوازن، هاد الملفات اللي الإشارة لهاذ الجماعات بصفة خاصة، هادو جماعات اللي مهمين اتفاقيات شراكة، وما عندهم لا مشكل في العقار، ولا في الميزانية، ولا في... وهذي أربع سنين، السيد الوزير، في إطار برنامج تأهيل النسيج الحضري، في الوزارة على عهد الوزير السابق إلى الآن، هاد الجماعات فرحت لما تم عرض المنتج عليها، وانخرطت مع الساكنة في إطار واحد البرنامج ديال تأهيل النسيج الحضري، وتم التعريف بالمشروع، وانخرطت باش تؤهل حتى هي البنية التحتية الرياضية ديال التراب ديالها.

إذن، للأسف إقليم تازة تم الإقصاء ديالو بصفة خاصة، وكضيف الأخ المستشار على ميضار اللي قتم بزيارة واجتماع مع المسؤولين، مازال تأخر المشروع وارد، السيد الوزير.

احنا ابغينا واحد التوازن، تصوروا معي، السيد الوزير، في الجماعة الحضرية ديال أكون، والتراب ديال جماعة أكرناية الجنوبية، غير دوريات في العالم القروي أكثر من 30 فريق في كل دوري.

كين 6 ديال الدوريات، يعني الحب ذيك الخصاص، ذيك الضغط

² Direction Générale des Collectivités Locales

شأنه أن يخفف كثيرا من حجم الفاتورة التي تدفعها بلادنا لاستيراد هذه المادة الحيوية، والتي تساهم في تحريك العجلة الاقتصادية والإسهام في التنمية.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير:

- ما هي الأشواط التي قطعتها عملية التنقيب والبحث عن النفط ببلادنا؟

- وما هي التوقعات المحتملة لتحديد حجم الاحتياطي منها؟

- وهل سيستمر فعلا هذا البرنامج إلى غاية 2030؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

المملكة المغربية تتوفر على خريطة الطريق في هاذ المجال ديال التنقيب على النفط والغاز، وهي انبتت أساسا على جوج ديال الأسس، الأساس الأول هو التحفيز باعتبار أننا تمنعطيو 75% للشركات المنقبة في الحصة ديالها على مستوى الاستغلال مستقبلا، وكذلك الأساس الثاني هو التسويق العلمي والمهني للأحواض الرسوبية اللي كاينة في المملكة المغربية.

وهاذ الشي اعلاش تمكنا الآن باش نجلبو حوالي 34 شركة دولية عاملة في هاذ الأحواض هذي، وفتحنا منذ أيام خطوط اتصال مع الصين ومع الإمارات العربية المتحدة لرفع من المستوى ديال هاذ الشركات التي تهتم بالأحواض الرسوبية للمملكة.

إلى نهاية 2013 المساحة الإجمالية التي همها البحث 400 ألف كيلومتر مربع، تغطيها 142 رخصة بحث، 90 منها بالمناطق البحرية، و6 ديال التراخيص ديال الاستكشاف منها جوج بالمناطق البحرية، و12 رخصة ديال الاستغلال و4 المذكرات ديال التفاهم فيما يتعلق بالصخور النفطية (les schistes bitumineux)، تم اقتناء 5451 كيلومتر مربع من المسوحات الاهتزازية، هذه مهمة جدا لأن هذي واحدة النقلة تكنولوجية عالية، و154 من المسوحات ثنائية الأبعاد، وتمت معالجة 21500 كيلومتر من المعطيات ثنائي وحوالي 8000 كيلو متر مربع من الثلاثي.

الذي يجب أن يعلمه السادة المستشارين أنه منذ بداية الاستكشافات في مطلع القرن الماضي إلى غاية 2013 تم حفر ما يناهز 313 بئر استكشافي وعلها أنجز بأحواض الغرب والصويرة وما قبل الريف.

كايناش، كيقولوا الشباب والرياضة اللي موقعة في الاتفاقية في برنامج مندمج، ولكن ما عارفهاش فين غادي تمشي، يعني (intitulé) ما كاينش، وهاذ الشي ثق بي كاين شي 7 ولا 8 ديال الاتفاقيات اللي دازوا على... يمكن ماشي هذا هو (le cas) ديالك.

دبا شوف غادي تسالي وغادي دبا تخرج معايا وغادي نفضيو هاذ الفيلم هذا باش ما غاديش نهضرو مع شي حد آخر.

على كل تغيير ساليينا هذي أسبوع، اخذوا الاعتمادات ديالهم، وراهم باديين. المسألة ديال المشروع ديال العشب الاصطناعي، العشب راه فيه واحد المنطق، احنا ابدينا بـ (ELITE 1 et 2)، وغادي تتفق معايا ما يمكنش غادي نخلي مثلا فرق.. دبا بزاف الإخوان كيغيو، فرق كيغيو العشب الاصطناعي، ونسبقو بعدا (division 2)، ولا نسبقو ذوك الهواة عاد نشوفو يعني الملاعب العادية.

دبا هذا مطمح مشروع، ما نقولوش لا، ولكن نمشيو اشوية بشوية، وعندنا برنامج إن شاء الله طموح غادين فيه، غادي نديرو فيه 100 ملعب ديال التعشيب، واحد 100 ملعب لكرة القدم اللي ما غاديش تبقي شي فرقة غادي تلعب في التراب على مستوى الهواة، أما (ELITE 1) و(ELITE 2) غادي نكونو اتبيننا منه.

أبطال الحلي ملي جبته كنشكرك عليه، هذا برنامج أيضا طموح، ابغينكم تعاونونا فيه، وتشاركوا فيه لأن فيه 50 ألف مشارك، أكبر حدث رياضي غادي يعرفوا المغرب، والفئة العمرية من 11 حتى 14 سنة، وغادي تكون فيها إقصائيات محلية، جمهوية، حتى نوصلو لوطنية، وغادي تولي واحد (l'animation)، هاذ التنشيط غادي يكون على مدار السنة في كل الأصناف الرياضية إلى نلجنا هاذ التجربة هذي، وطبعا ما غنجحو فيها إلا بالمصاحبة ديالكم وبالدم ديالكم.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل للأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن، والسؤال الأول حول نتائج أبحاث التنقيب عن النفط ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس،

إخواني وزملائي المستشارين والمستشارات،

السادة أعضاء الحكومة،

يتابع الرأي العام الوطني باهتمام كبير عملية التنقيب عن النفط ببلادنا، كما يتم التداول حول بعض النتائج الإيجابية في هذا الأمر، الشيء الذي من

من مشيتهم، لأن ما كاينش خبر رسمي باستثناء الأخبار أو الخرجات اللي كانت تتجيبها السيدة المديرية ديال المكتب الوطني للهيدروكربورات... واللي خلانا احنا في الفريق الاستقلالي منذ وضع هاذ السؤال هو إقبال الشركات الكبرى، الشركات الوازنة.. (أكيد السي محمد الوفا، افهمتك آ السي محمد الوفا). الشركات الوازنة، هاذ الإقبال ديال هاذ الشركات الوازنة عوض شركات السمسة اللي كانت من قبل، وما عندي اعلاش نقول الأسماء ديالها، هاذ الإقبال وهاذ الأخذ والرد هو اللي خلانا احنا في الفريق نوضعو هذا السؤال لتتوير الرأي العام، مع أنه ما أخذت منك، السيد الوزير، وهي أرقام، كنت أود باش يكون خبر يقين في هذا الموضوع هذا، لأن اتما تتشغلوا بأشياء علمية مع شركات كبرى وعندكم اتفاقيات مع هاذ الشركات، ولا بد عندهم...

أنا نتفهم على أن الدولة هي من حقها يكون واحد الحزم في هاذ الأشياء هذي، لأن هذي ثروات، وهذي أشياء، واللي تتطلعوا لها جميعا كمغاربة، أولا إلى استطعنا نخفضو غير من الفاتورة ديالنا، ديال هاذ المادة فغفكونو احنا كيف تيقولوا مبارك ومسعود.

كذلك، السيد الوزير، يراودني سؤال (اسمح لي السيد الرئيس الله يجازيك بخير، لأن هذا موضوع مهم جدا)، بالنسبة في حالة وجود مادة بواحد الشكل واش الحكومة أو الدولة المغربية غادي تعمل على إيقاف برنامج ديالها ديال الطاقات المتجددة؟ هذي أسئلة كايبة في الشارع، السيد الوزير، أسئلة كايبة في الشارع، لأن قلت في الأول النتيجة ديال غياب التواصل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب في بضع ثوان إن تفضلتم.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا على الملاحظات، واعطيتوني فرصة غير باش نشرح. هو احنا، السيد المستشار، نتفهمو الرغبة اللي كايبة عند المغاربة، رغبة تقاسمها جميعا، لكن المعطيات العلمية هي معطيات عنيدة، بمعنى عندما نتكلم على الأنظمة النفطية بشكل عام في العالم، عندها واحد التراتبية على مستوى الدراسات الجيولوجية، الجيوفيزيائية، ثنائية الأبعاد، ثم الحفر.

فين كاين المؤشر اللي هو مهم؟ هو ارتفاع نسبة الحفر، لأنه إذا كنا إن شاء الله السنة المقبلة في 2014 غادي نحفر 27 بئر، هذا مؤشر اللي يمكن لك انت تحللو، يمكن لي أنا تحللو، لكن في غياب الحفر لا يمكن الحديث بتاتا، لا إعلام ولا غير إعلام، على القضية ديال التقدير ديال الاحتياطي.

المسألة الثانية، هو أن التراتبية اللي كايبة بين الشركات هي تراتبية

2013 بوحدها عرفت إنجاز 4 آبار، جوج في الغرب، واحد في سيدي المختار، وواحد في عرض سواحل أكادير. في منطقة الغرب، قامت بعض الشركات بإنجاز عدة آبار، أظهرت وجود كميات متواضعة من الغاز الطبيعي، وهي الآن قيد الإنتاج بطبيعة الحال، وهناك كذلك شركات في بعض مناطق ديال المغرب وجدت بعض المخزونات التي ليست الآن قابلة للتسويق.

أشنا هي الآفاق؟

بالنسبة لنا اللي مهم هو تسريع وتقوية وتيرة التعريف والترويج، وهذي مهمة جدا، وهاذ الشي اعلاش انعقد عندنا مؤتمر البترول والغاز في مراكش في الأسبوع الفارط، وكان واحد المؤتمر ناجح باعتبار أنه زاد من الحدة ديال الاهتمام ديال الشركات بالأحواض الرسوبية المغربية، وبطبيعة الحال تم التعريف بأن المملكة المغربية لازالت منطقة حدودية في اللغة ديال النفط والغاز، تتسمى (pays frontiere)، لكن هاذ المستوى ديال الاهتمام هو غير مسبوق.

المستوى الثاني، من المرتقب إن شاء الله في 2014 أن يبلغ عدد الآبار حوالي 27 بئر، 15 منها غادي تكون في المنطقة ديال الغرب، ومن شأن تكثيف هاذ الحفر هذا أن نرفع كثافة الآبار في الكيلومتر مربع، في 100 كلم مربع، لأن دابا عندنا 0,05، المعدل الدولي اتما عارفينو حوالي 10.

ولهذا، أعلنت في هاذ المؤتمر على أننا غادي نشكلو واحد اللجنة من مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية بالتتقيب على النفط والغاز باش نرفعو من المستوى ديال تطوير القطاع ديال التتقيب في بلادنا، باعتبار أننا درنا واحد العدد ديال الأمور إيجابية، لكن بطبيعة الحال هذا واحد المجال جديد، خاصة مع دخول الاستكشاف في المجال البحري اللي خصو إمكانيات، خصو بني تحتية، وخصو تسريع في واحد الوتيرة على المستوى الإداري، فهاذ اللجنة هذي غادي تسمح لنا بمزيد من التطوير للمزيد من جلب الشركات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

شكرا السيد الوزير على هذه المعلومات القيمة، واللي صراحة غابت على المواطن المغربي، لأنه اللي كاين كاين أصداء تتجي عبر الصحافة، عبر راديو المدينة، عبر أشياء مثل هذا النوع، وأستسمح على هذا التعبير، أما الأشياء اللي هي رسمية كانت غائبة.

أنا قرأت في إحدى الجرائد الوطنية مؤخرا أحد الصحفيين، لست أدري هل هو يتكلم أو صادق فيما يقول، على أنه غدا المغاربة سيبدلون حتى

والبحث المعدني 10 مرات لتصل إلى أربع مليارات درهم، وترتكز بركائز أو الأوراش المهيكلية لهذا الإصلاح الكبير هو عصنة الإطار التشريعي وتأهيل التراث المعدني الوطني، وكذا تفعيل إنتاج الخرائط الجيولوجية، وتحسين الولوج إليها، فضلا عن تشجيع الاستثمار، وتحسين التكوين بالقطاع المعدني، وكذا تعديل النظام الجبائي المعدني، إلا أنه لوحظ تعثر في إنجاز هذه الإستراتيجية، لسنا ندري إن كان هذا التعثر هو دليل على عدم جدوى الدراسة التي أفضت إلى الإستراتيجية أم إلى مشاكل أخرى.

نتمنى منكم، السيد الوزير، توضيح هذا المجال.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هو فيما يتعلق بالتصور ديالنا للقطاع المعدني، وجب غير التفريق بين مستويين. المستوى الأول اللي نتكلمو عليه اللي هو الفوسفات، الإستراتيجية ديالو واضحة بالنسبة للمملكة المغربية، وهذي نشغل بها ونرصد إيجابياتها، باعتبار أننا دخلنا في واحد المرحلة اللي المملكة المغربية في مجال الفوسفات غادي تخضع لواحد القاعدة ديال 40-40-40، 40% من المادة الخام على مستوى السوق الدولية، و40% من الحامض الفسفوري، و40% من الأسمدة، بمعنى هنا دخلنا لواحد المرحلة ديال التثمين ديال المنتج باعتبار أن الفوسفات هو واحد الاحتكار ديال الدولة.

فاين كان عندنا الإشكال؟ الإشكال كان عندنا في القطاع المعدني الآخر اللي بطبيعة الحال هاذ القطاع هذا فيه واحد العدد ديال المعادن اللي النسبة ديالها أو المساهمة ديالها في القطاع المعدني ككل تبقى بطبيعة الحال محدودة جدا.

لكن أنا اللي ابغيت نشير له هو التصور العام اللي عندنا على القطاع المعدني أنه قطاع يعتبر من روافع الاقتصاد الوطني عكس ما قد يتبادر إلى الذهن، لأنه راه تيشكل 10% من الناتج الداخلي الخام، 30% من القيمة ديال الصادرات، 40 ألف منصب شغل.

المعلم ديال الإستراتيجية اللي قدمها السيد الوزير السابق لازالت هي هذه المعالم، لكن الآن دخلنا بطبيعة الحال في الأمور اللي هي تفصيلية، وأقول ليست هناك تعثرات لأن كايين واحد العدد ديال الأوراش اللي تتمحور حول الإشكالية ديال ضعف الاستثمار، ضعف التحويل، الإطار القانوني المتجاوز، التخريط الجيولوجي متواضع، وجود قطاع منجني تقليدي.

معقولة، لأنه في البداية تتكون شركات صغيرة، تتسمى (les super indépendants)، وكايين شركات من بعد تتسمى (les super indépendants)، عاد تتدخل الشركات الكبيرة على الخط، والشركات الكبيرة تتدخل على الخط لما تتوفر لها معطيات، لأن هي عندها قدرة على الحفر، راه حفر مثلا بئر في السواحل ديال المملكة المغربية في البحر تيمكن يكلف أكثر من 700 ألف دولار يوميا فقط لكراء المحطة، ناهيك على الأمور اللوجيستكية الأخرى.

المسألة الثانية، احنا بالنسبة إلينا هاذ العدد ديال الشركات ارتفع اعلاش؟ لأنه كايين واحد التسريع من الاستجابة الفورية لطلبات الشركات خاصة فيما يتعلق بتغيير الحصص ديالهم على مستوى الشركات.

القضية ديال الإعلام ديالهم، ذيك مسألة معقولة يديرو الإعلام ديالهم، بطبيعة الحال الناس اللي في الميدان تيعرفوا بأن الشركة لما تتدير واحد البلاغ، هاذك البلاغ المقصود منه بطبيعة الحال أن يكون عندها واحد الأثر في البورصة، إلى غير ذلك، ولكن ما خصوص يتحلل بطريقة غير منطقية.

قضية أنه في حالة وجود النفط والغاز في بلادنا، واحنا إن شاء الله نتأملو خير، وأنا قلت أننا دخلنا في الأمتار الأخيرة بإذن الله، هذا لن يغير من الاستراتيجيات في مجال الطاقات المتجددة، لأن في الطاقات المتجددة ما يتعلق بالشمسي والريجي، نحن من أحسن الدول في العالم على مستوى الريجي والشمسي، وعندنا خزان كبير لا يمكن أن لا نستغله، لكن اللي غينفعنا فيه النفط والغاز هو كما تفضلت بطبيعة الحال الفاتورة الطاقية ديالنا ستم تخفيضها بشكل كبير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه الإستراتيجية المعدنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لشرح السؤال، فليفضل.

المستشار السيد نعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

لقد سبق لسلفكم السيد فؤاد الدويري في بحر يوليوز 2013 أن قدم إستراتيجية تنمية القطاع المعدني، وصرح آنذاك ببدء العمل بها، والتي تروم إلى إحداث 15 ألف منصب شغل، وكذا تحسين رقم المعاملات ليلبغ ما يقارب ثلاث مرات من المستوى الحالي، أي أكثر من 15 مليار درهم في أفاق 2025.

وتهدف هذه الإستراتيجية أيضا إلى تنمية الاستثمارات في مجال التنقيب

أظن- القانوني على ذلك للأمانة العامة للحكومة، هذا ما قيل في الإستراتيجية.

ثانيا، المهنيين يطالبون كذلك بالاستفادة من الإعفاء الجبائي لفائدة المقاولات المعدنية العاملة في مجال التصدير، وذلك بهدف تحقيق إنصاف ضريبي مع باقي المصدرين، هاذ المسألة باقا ما كيناش، وهذي أشياء اللي هي ملحة اللي غتشجع الاستثمار في القطاع أولا، وتشجع كذلك المقاولات اللي استثمرت في هاذ القطاع بعيدا عن قطاع الفوسفات اللي هو القطاع الأولي اللي هو بزاف ديال الأشياء واللي الأمور فيه الإستراتيجية ديال تطوير وتثمين المنتج راه كايته.

ولكن هذي أشياء اللي كنجعلنا نقولو، داخل الفريق الاستقلالي، على أن احنا غابت عن هاذ الحكومة حقيقة المشاريع الكبرى، هذي حكومة تصريف الأعمال، وهاذ تصريف الأعمال إمتى غادي نمشيو فيه، واحنا قريب تسالي الحكومة، وبالتالي على أنه وجب في مجموعة من القطاعات القيام بمشاريع كبرى، وغادي تكون بصمة حقيقية ديال هاذ الحكومة إن وجدت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد عن التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

هو، السيد المستشار، في الأول نسبت الإستراتيجية للوزير السابق، والوزير السابق كان من الحزب ديالكم، إيوا إذن غير باش يكون اشوية المنطق في الكلام.

أولا، القضية ديال الرخص، الرخص باقين احنا شغالين في القضية ديال توقيف الرخص اللي ما عندها معنى، ما ابقيناش في 600، يبدو أن الرقم عندك قديم، احنا الآن في حوالي 900 رخصة التي تم إلغاؤها، لكن حاليا عندنا 6660 رخصة في 2013، زيادة ديال 12% على الرخص سنة 2012، بمعنى أنه واخا تنلغيو رخص اللي ما تنخضعش بطبيعة الحال لواحد العدد ديال المعايير أو كانت مجمدة، النسبة ديال الرخص تترتفع.

القضية ديال القانون المعدني يجيب على الإشكاليات اللي طرحت، لأنه القانون المعدني الآن الغرض منو هو جلب الاستثمارات، ما خصناش نساو واحد القضية، الكلام عن التحفيز الجبائي كلام غير ذي موضوع، احنا نتكلمو على أن المعادن هي ثروة وطنية تعطى لمجموعة من المستثمرين، في دول أخرى الدولة تتدي نسبة ديال 10% في الرج وواخا يتغير الرأسمال، احنا هاذ الشي ما نتكلموش عليه الآن في المملكة المغربية، نحن نتكلم فقط عن التسريع وعن التجويد وعلى أن يلتزم واحد العدد ديال المنجمين بطبيعة الحال بالتحويل لأنه هاذ التحويل هو اللي غادي يكون

أشئو اللي درنا؟

تطوير القطاع التشريعي، القانون تم الانتهاء منه رسميا منذ بضع أسابيع، وأحيل على وزارة المالية قصد التأشير عليه، هذا بطبيعة الحال غيحدث ثورة في القطاع، لأن نتكلمو على الإطار التشريعي السابق كان في 1951، دابا هذا إطار غادي يعطي واحد العدد ديال التحفيزات، نعطي غير مثال بسيط جدا، غادي يحدث ما نسميه بتراخيص الاستكشاف اللي غادي يرفع المساحة إلى حوالي 2400 كلم²، وهذا غادي يسمح بطبيعة الحال بمجيء مجموعة من الاستثمارات.

كذلك بالنسبة للنظام الأساسي ديال المنجمين، هذا فعلا كان واحد الورش اللي تعثر في السنوات السابقة، الآن احنا اعطينا أجل للشركاء الاجتماعيين ديالنا باش يجابونا بشكل رسمي لكي نشرع في إعداد النسخة النهائية ديال هاذ القانون، لأن ما يمكن لناش نتكلمو على القانون المعدني وما نتكلموش على النظام الأساسي ديال المنجمي اللي هو الأساس ديال الاشتغال في المناجم.

المستوى الثاني التسريع بالتخريط الجيولوجي، أو ما نسميه احنا بالبنية الجيولوجية، حيث فيها التخريط الجيولوجي العادي، فيها الجيوفيزيائي، فيها الجيو كيميائي، وهذي أنا قلت مرارا يعني المملكة المغربية تأخرت فيه، عندنا 35%، هذي الحل ديالها هو أن نعبد مديرية الجيولوجيا التي اختفت في السنوات السابقة، ومن خلال هاذ المديرية ديال الجيولوجيا غادي نرفعو من المستوى ديال الاعتمادات المالية بطبيعة الحال عن طريق الميزانية العامة، لكن كذلك عن طريق الشركات مع دول أخرى، باش نرفعو ذلك النسبة ديال 35 إلى نسب عالية تسمح لنا بطبيع الحال بالمزيد من الاستثمارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد نعم ميارة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحن لا نحاسب النوايا، ولكن نحاسب الأفعال، من بين هذه الأفعال: أولا وقبل كل شيء، تم إلغاء 630 رخصة معدنية سنة 2012 نظرا لأن الأشغال لم تتم بشكل أمثل، هذا من بين الإصلاحات اللي كان على الوزارة تمشي في هاذ النهج، وتم توقيف هاذ العملية ديال توقيف الرخص.

ثانيا، المهنيين وفي اجتماعات كبيرة كانوا كيطالبوا:

أولا، بنظام جبائي تحفيزي، هذا النظام الجبائي التحفيزي طالبوا به المهنيين منذ سنوات، وتم الاتفاق في الإستراتيجية أيضا، وتم تقديم النص -

وقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل وصمة عار على جبين جميع المغاربة المعروفين بالحرص على كرامتهم ونخوتهم، كما أصبحت تهدد القطاع السياسي من جراء الإزعاج الذي يسببه هؤلاء المتسولون للسياح الأجانب بصفة عامة.

لذلك، نسئلكم عن الإجراءات التي ستبذلها وزاراتكم، وعن تصوركم للحد من هذه الظاهرة التي لا تخدم في شيء لا السياحة المغربية ولا القطاع الاجتماعي ببلادنا.
شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق المحترم على طرح هذا السؤال، وإن كان سؤالاً مؤرخ منذ سنة 2009، وهذا يعني بأن السؤال في الواقع وجه للحكومة السابقة وليست لهاته الحكومة، لكن هناك مشروعية لطرح هذا السؤال لأن الظاهرة لازالت مستمرة.

وأريد أن أخبركم بأن الأرقام التي أعلنتم عنها ليست مضبوطة بالضرورة لأنه لم يكن هناك البتة الإحصاء العلمي في الميدان لكي يفرز أرقاما يمكن اعتمادها لا في فترة سابقة ولا في هاته الفترة، لكن يمكن أن نقول بأن الدولة المغربية، حكومة ونظاما ومجتمع مدني، كلها انخرطت في مجال تقليص الفقر والهشاشة، مما قد يكون قد أدى إلى تقليص كذلك ظاهرة التسول التي عرفت تغيرات وتحولات من حيث العدد، وكذلك من حيث النوع.

فاليوم أتم تصادفون متسولين من المهاجرين الأفارقة، ولا تصادفون في كثير من الأحيان المغاربة من المتسولين لأن الظاهرة بالفعل تقلصت في صفوف المغاربة، هذا من جهة.

من جهة ثانية، كانت هناك دراسة أكاديمية التي تتحدث عن توريث ممارسة التسول، وأن كذلك المبادرات التي تقوم بها الحكومة وأيضا البرامج التي أطلقت في المغرب في اتجاه تعميم التمدريس، في اتجاه كذلك تمكين الأطفال في الأماكن البعيدة من المدرسة ومن دور الطالب والطالبة وغيرها، مكنت أيضا أطفال المتسولين وأطفال الأسر التي تعرف الهشاشة من التوجه إلى المدرسة بدلا من الشارع.

هناك كذلك اليوم هناك اجتهاد في إعطاء قيمة العمل معناها، وأتم تعلمون بأن هذه الحكومة اجتهدت من خلال مجموعة من المبادرات لكي ترجع إلى أذهاننا وإلى تكويننا وإلى إدراكنا قيمة العمل، وبالتالي التسول مقابل قيمة العمل التي تتلاشى عندما نتحدث عن مقابل دون عمل، هذا يعني كذلك حصر ظاهرة التسول في أذهاننا وفي أذهان من يريد أن يمارسها من أجل جلب الأموال.

صحيح هناك مقارنة قانونية، وأتم تعلمون أن الفصل 326 و333 يعني

فيه القضية ديال التثمين.

فيما يتعلق بالمنظومة المعلوماتية، هذي الآن فيها شغل، وتقريبا أنهينا المرحلة ديال التشخيص والتصميم، غادي ندخلو للمرحلة ديال التطوير.

فيما يتعلق بالمنطقة ديال تافيلالت وديال فكيك، لأن هذي تتشكل 60 ألف كلم²، والتي هي تتخضع للمنجمية التقليدية، هذي الآن شرعنا في الورش بالتفاهم مع المهنيين باش يمكن لنا نزاوجو ما بين حفظ الحقوق ديال هاذ المنجميين التقليديين، لكن كذلك فتح المنطقة على الاستثمارات، ملي كنتكمو على 60 ألف كلم² راه 6 المرات دولة عربية شقيقة.

وفيما يتعلق بالترويج، احنا تكلمنا على أن الترويج الآن اللي تيدار لهاذ الاستثمارات، وإلى لاحظت مؤخرا أنا استقبلت أستراليين غيستمروا جوج المليار ديال الدرهم في واحد المعدن اللي هو القصدير (P'étain) في واحد المنطقة اللي في النواحي ديال مكناس في الحاجب، وهذا بطبيعة الحال دليل على أن الاستثمارات موجودة.

لكن بطبيعة الحال كما قلت سابقا، لا يمكن أن نطلب من هؤلاء المستثمرين هما يديروا التخريط الجيولوجي، التخريط الجيولوجي عند يروه احنا، وأول قرار اتخدتو في الوزارة هذي اللي توليتها، وقتها هو إعادة مديرية الجيولوجيا لأننا نتعتبر بأن بلد كالمغرب اللي عندو واحد العدد ديال المشاريع وما تكونش عندو مديرية الجيولوجيا في المستوى، هذي فعلا كان واحد الخطأ اللي احنا الآن نتداركوه.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة وعلى تنويركم للرأي العام الوطني وهذا المجلس الموقر حول هاذ المادتين الإستراتيجيتين.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والسؤال الأول حول ظاهرة التسول. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليفضل السيد المستشار مشكوراً.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

من خلال نتائج البحث الذي أجرته وزاراتكم حول ظاهرة التسول ببلادنا، يتضح أن عدد المتسولين ببلادنا فاق عتبة 250 ألف متسول، منهم 150 ألف متسول محترف، بمعنى أنهم يمتنوا التسول رغم استطاعتهم وقدرتهم على العمل خارج هذا الإطار.

دياهم هما، كيجسوا حتى المغاربة إلى ابغاو يجيو يتسولوا بهذا الشارع، هذي قربوا يردوها مهنه منظمة.

ولهذا، السيدة الوزيرة، الحل؟ الحل ما قامت به الحكومة وما قامت به وزارة الداخلية في هاذ الأخير، هذا أتلج القلوب، وأعطى للناس واحد النوع ديال الحرية وديال الاطمئنان فيما يخص السرقة وهذا، اعلاش ما نضيفوش عليهم هاذ الشي؟

كيف قلتو، السيدة الوزيرة، كيف جا على كلامكم أن الأطفال المتشردين يمسيو للخيريات، بالنسبة للشيخو يمسيو للمقر ديال هذانا... ولكن الناس اللي قادرين خصهم يتلقى لهم حل، وتفعل قانون تجريم التسول الفصل 326 و333 راه واضح، وغير يبدأ بعدا باش يكون خير في هاذ الموضوع.

شكرا للسيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار على التجاوب حول ما قدمنا من معطيات، ونبغي نقول لكم على بأنه على مستوى وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية هناك مجموعة من المبادرات، ونذكر لكم الوحدة المستقلة للإسعاف التي تقوم بإسعاف المحتاجين في عين المكان، وكذلك بإمكانها أن تحمل الراغبين منهم إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

بالنسبة للمتسولين، هناك رفض تام من حيث التعامل كذلك، حتى من حيث الإسعاف هو ما محتاجش للإسعاف لأنه هو قادر براسو، وكذلك هو ما باغيش يمشي لمؤسسة الرعاية الاجتماعية لأنه غادي يتحرم من المداخل إلى امشي حتى قدمت ليه إسعافات أو لبيتني ليه الاحتياجات ديالو، فهناك صعوبة حقيقية على مستوى معالجة هذه الظاهرة:

أولا، بالنسبة لهذه الوحدات ما عندناش غطاء قانوني، ما يمكن لها نشد واحد بز منو وتقول لو ما يمكنلكش تبقى في الشارع، غادي نديك لمؤسسة ديال الرعاية الاجتماعية.

المسألة الثانية، هو أن هناك الرفض، لأن هاذ الناس هاذو تيفضلوا أنهم يعني ياخذوا المداخل بدلا من شيء آخر.

المسألة الثالثة، بالفعل احنا محتاجين لإحصاءات حالية باش نكونو نتكلمو على الظاهرة، واحنا مسلحين بأرقام، ما نتكلموش فقط بالانطباعات أو بالتقديرات بالنسبة لنا كاملين، وهاذ الشي اللي غادي نحرصو إن شاء الله باش نقومو به، باش نقدر الحجم ديال هاذ الظاهرة.

المسألة الثالثة، بالنسبة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، اتما كتعرفوا،

يجرم هاته الممارسة، لكن أتم تعلمون بالرغم من إنكار المجتمع لهذه الممارسة، بالرغم من التجريم القانوني لهذه الممارسة، لازالت موجودة في الشارع، ونقول لكم بأن كايئة مجموعة من الإكراهات التي لا تمكن العامل على حصر هاته الظاهرة والتقليص منها من أعمال القانون على اعتبار الذي يمارس التسول أحيانا يكون مسنا، كيفاش غادي تدير ليه؟ أو يكون طفلا أو يكون امرأة محملة وليد في الظهر ديالها، وبالتالي نحن نتوجه اليوم لمقاربة أخرى:

- أولا، تشديد العقوبات الجزرية على القادرين على العمل، ولكن اعتماد مقاربات اجتماعية، احتوائية، احتضانية، بالنسبة للفئات الأخرى...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيدة الوزيرة.

فيما يخص الإشارة ديال تأخير السؤال، هذا ما شي بيدنا احنا على كل حال، ونحن فرحين لأنه اتما غادي تعطينا توضيحات أكثر لتضلعكم في هاذ الموضوع كيف تتعرفوا.

فيما يخص التقليص، التقليص ما كايئش بحيث أنه الاستفحال حقيقة كثير وكثير جدا، وأصبحنا نتعايش مع هذا الواقع، فين ما امشينا، إلى وقفنا تيقف معنا المتسول أمام المساجد، المتاجر، الأسواق، المواقف، هذا واقع اللي اعطى الله هو هذا، ما شي تقولو بأنه نقص، ما نقصش، ونعطيك أمثلة مثلا في الوقوف ديال السيارات، كايئين ناس في (le feu rouge)، كايئين ناس واقفين كيتسناو غير تيقفوا تيجيو.

المستهدف الأول هما النساء، السيدة كتكون غادية كيدق عليها في الباب، ولا كيجر لها (retroviser)، ولا كيهز الشيفون كيجس لها بز منها، ما شي درهم اللي ابغات تعطيه، ولكن كتلقى راسها محاصرة، كتنسى غير إمتي تهرب.

عاود كايين شي وحدين اللي ردوا هاذ المهنة منظمة، قاعد قدام الخبزة امفرش، داير (le fonds de caisse)، حاط واحد 4 ديال 10 دراهم و5 ديال درهم، كيقول لك راه من درهم حتى 10 دراهم خصك تعطيني، وقاعد يوم على يوم تما في هذالك المحل، وهذي ظاهرة وهذا واقع ما عندنا ما نديرو به.

المشكل الثاني هو ما خلفته الاضطرابات في بلاد الشام، اليوم أصبحنا نشوف هاذوك الناس مساكن واقفين بجوازات السفر دياهم، رجال ونساء وأطفال، كيقف كيدق عليك في الباب كيوريك هاذ الشي.

إضافة للإخوان الأفارقة اللي قلت دابا، وهذا واقع ولاو كيجتولوا بعض الشوارع، البنية دياهم والصحة دياهم كيجتولوا بعض الشوارع وكيجتولوا غير

مؤتمر سيداو، وليس هناك ما يسمى بمؤتمر سيداو، لعلمكم تقصدون المؤتمر السنوي الذي تعقدته لجنة وضع المرأة للأمم المتحدة (CSW⁴)، والذي ينعقد كل ربيع، يعني كل شهر مارس من كل سنة، إلى كنتو كتقصدا هذا تتكلمو؟

إذن، كتقصدا هذا. إذن، هو الدورة 58 للجنة وضع المرأة الذي انعقد في مارس المنصرم، والذي انخرطنا فيه كدولة مغربية، وقدمنا فيه ما يتعلق بما يعني المرأة من خلال تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وكانت مناسبة في الواقع لكي تقدم أعمالا مهمة وجلييلة التي تمكن المغرب من تحقيقها. بطبيعة الحال كان لابد من عرض الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة (إكرام 2012-2016)، وهو البرنامج الذي انخرطت فيه جميع القطاعات الحكومية، وتحملت فيه المسؤولية من أجل النهوض بوضع المرأة والقيام بإنجازات تجاه المرأة.

وهذه السياسة العمومية لصالح المرأة كانت مفخرة لنا من أجل تقديمها للعالم مقارنة مع الدول العربية التي لازالت تتللمل في مكانها من حيث النهوض بوضع المرأة، ومما يجعل المغرب كذلك يضاهي الدول المتقدمة من حيث الإنجازات التي قدمها المغرب للمرأة.

ما ننساوش نذكرو بأننا اليوم بصدد إحداث مرصدين، مرصد لمحاربة العنف ضد النساء وكذلك مرصد لتحسين صورة المرأة في الإعلام. وكما لا يخفى عنكم أننا تمكنا من تقديم مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء في مجلس حكومي سابق، وإن شاء الله سوف يتكلف المجلس بالنظر فيه من أجل وضعه في دواليب المصادقة.

لا بد أن نذكر كذلك أننا سنحيل في الأيام القريبة مشروع قانون اللي عندهم واحد الأهمية بالغة:

- أولا، مشروع القانون المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الذي ينص عليه الدستور في المادة 164 والمادة 19؛

- وكذلك مشروع قانون متعلق بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمرأة معنية كذلك بهذا المجلس.

نذكر كذلك فيما يتعلق بالنساء في وضعية صعبة، وأيضا الطفلات اللي هما كيتحرموا من التمدريس بسبب بعد المدرسة، أننا اليوم نتتوفرو على واحد المنظومة ديال مؤسسات الطالب والطالبة لإيواء الطالبة لتشجيع تمدرس الطالبة، اللي كيشكل 70% مما مجموعه 1500 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، وهذا بالتأكد قلص من الأمية وقرب المدرسة من هاته الفئة التي كانت محرومة لوقت قريب من التمدريس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل لديكم رغبة في التعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا، تفضلوا.

عندنا واحد 12 مركب كبير جدا، فيه من جميع الشرائح ومنهم المتسولين، ولكن هاذ المتسولين في الواقع يثقلون كاهل هذه المؤسسات، اللي من المفروض أنها كتفتح الأبواب ديالها بالنسبة للمحتاجين، بالنسبة للناس اللي هما في وضعية صعبة، بالنسبة للناس اللي ما عندهمش دخل، ولكن ملي كتولي تأوي فيها متسولين بالديور دياهم، هذي واحد الطامة كبرى.

فلذلك، هاذ الظاهرة راه ماشي ظاهرة سهلة، ما يمكنهاش تعالج فقط بمقاربة واحدة، وكذلك لا يمكن أن تعالج فقط بمبادرات قطاعية محددة. لابد من تحقيق الالتقائية بين جميع القطاعات المعنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني، موضوعه مشاركة المغرب بمؤتمر سيداو (CEDAW³). الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات المحترمات،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد شكل موضوع المرأة أحد محاور النقاش العمومي الوطني، واكتسب هذا الموضوع راهنية كبيرة خلال العقد الأخير بفعل تفاعل عدد من العوامل الداخلية والخارجية، كما جاء دستور 2011 ليكرس مكانة المرأة في المجتمع المغربي.

وهي الجهود التي ما فتئ المغرب يبذلها من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وذلك في اتجاه الوفاء بالتزامات المغرب الدولية، والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى هذا الأساس تأتي مشاركة المغرب في مؤتمر سيداو.

لكل ما سبق، نسائلكم، السيدة الوزيرة: ماهو تقييمكم للمشاركة المغربية في مؤتمر سيداو؟ وما هي طموحات الحكومة للنهوض بأوضاع المرأة؟ شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

ابغيت غير تتواضح معك حول طبيعة السؤال، لأنكم تتحدثون عن

⁴ Commission on the Status of Women

³ Committee on the Elimination of Discrimination Against Women

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيدة الوزيرة على تفضلكم بهذه الأجوبة.

فالمجهودات التي بذلتها بلادنا بخصوص قضية المرأة تعتبر رهان إستراتيجي للدولة والمجتمع ككل، باعتبارها إحدى المكونات التي يقاس بها تطور وازدهار المجتمعات، دون الحديث عن الدور الهام والتنمية المستدامة والتأسك الاجتماعي.

وكما سبق، السيدة الوزيرة، أن أشرفتم وكنتمو هنا مع البرلمان كان واحد اليوم دراسي اللي نظمتموه بتعاون مع البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، جاء في كلامكم، السيدة الوزيرة: "إن المرأة المغربية كانت وما تزال في قلب دينامية الإصلاح القانوني الذي يعرفه المغرب، وأن النهوض بحقوقها يشكل جزء لا يتجزأ من النهوض بحقوق الإنسان، لارتباطه الوثيق بمقومات دولة الحق والقانون".

هذا كله حتى احنا معك، والسيدة الوزيرة انت جبتي بهاذ الكلام ديالك كله في الحقيقة، ولكن نتطلبو منك، السيدة الوزيرة، هو هاذ المشاريع ابغيناك تخرجهم لحيز الوجود وتجييبهم للبرلمان باش يخرجوا لحيز الوجود، لأن احنا الحمد لله كما قلت دول عريبة الي احدا ما زال باقي ما تقدموش، احنا في 1981 تقريبا فاش وقعنا اتفاقية مع هاذ المنظمة، الي كانت تخلقت في 1979، واحنا ما انضمنا لها حتى لسنة 1981، 34 سنة تقريبا.

غير احنا هاذ المرأة راه هي الأم، هي الأخت، هي نصف المجتمع، هي المغرب كلو، لأن هذا هو اللي ابغيناك، احنا انصفت لنا المرأة، وابغيناك تجيبي هاذ مشاريع القوانين باش تخرج لحيز الوجود باش تتماشى مع الدستور ديال 2011. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

هل لديك تعقيب؟

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أولا أشكر السيد المستشار على غيرته على قضايا المرأة ومناصرتة لهاذ الجانب الحقوقي من قضايا المرأة، وأتم تعلمون أن الحكومة تبذل جاهدة كل جهدها من أجل تمكين المرأة من وضعية، أولا تطمئننا على مستقبل المرأة وعلى مستقبل الأطفال في كنف المرأة، وعلى مستقبل الأسرة التي ترأسها إلى جانب الرجل. ونعم أتم محقون عندما قلتم بأن المرأة هي المجتمع، فهناك مقولة تقول بأن المرأة هي نصف المجتمع وآخرون يقولون هي كل المجتمع لأنها تلد النصف الآخر.

لكن أريد أن أقول لكم، وأنا أشد على يديكم من حيث الرغبة ديالكم في أن تأتي كل هاته القوانين أو مشاريع قوانين التي أشرت إليها إلى البرلمان، أنا

لا أطلب إلا هذا.

فنحن على مستوى الوزارة طبعا أنتجنا بخلفية حقوقية، وبعتماد المقاربة التشاركية، وباستحضار النص الدستوري، وبإشراك الجميع سواء القطاعات الحكومية أو المجتمع المدني أو المؤسسات الدستورية أو غيرها، بذلنا واحد الجهد كبير جدا منذ 2012، وطبعا أنتجنا هاذ المشروع قانون ديال محاربة العنف، ونتمنى أنه يوصل للبرلمان، وكذلك مشاريع القانون المتعلق بالمنافسة والمتعلقة بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وكذلك مشاريع أخرى كتنتمى أنها توصل للبرلمان، لأن المشروع والذي يملك كلمة الفصل في جميع مشاريع القوانين التي تحال على المؤسسة البرلمانية هم البرلمانيون في الغرفة الأولى وفي الغرفة الثانية، وتتمناو أننا إن شاء الله نتعبؤو كاملين باش تخرج هاذ القوانين في أقرب وقت لصالح المرأة، ولكن في الواقع لصالح المغرب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث موضوعه الحملة الوطنية لإيواء المسنين بدون مأوى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي، تفضل الأستاذ الرحوني.

المستشار السيد أحمد الرحوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أقدمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على مبادرة محمودة من خلال حملتها الوطنية لإيواء المسنين المشردين في الشوارع خلال شتاء 2014.

ومتكنتم، السيدة الوزيرة، من إيواء مئات من المسنين المشردين وإفادهم من التشرذ والضياع، وهي عملية إنسانية بالغة الأهمية، وبادرة لا يمكن لنا سوى التنويه بها والدعوة إلى ترسيخها وتوسيعها، كواجب على السلطات الحكومية وتعبيرا منها عن انشغال حقيقي بالقضايا الاجتماعية. وقد سجلنا تعاونا كبيرا من هيئات القطاع الخاص في هذه العملية الإنسانية مما يستحق كل تنويه.

وخلال تقديمكم لتقييم الحملة، أشرفتم، السيدة الوزيرة، إلى ضرورة مأسسة هذا العمل الاجتماعي، وهو ما نتقاسمه معكم وندعم مبادراتكم بهذا الخصوص حتى تصبح عملية إيواء المسنين المشردين عملية دائمة ولبست موسمية، وحتى تكون هناك آليات دائمة لوجسستيكا وحكوما وإشراك مؤسسات وأشخاص ذاتيين من مقاولين وشركات والراغبين في العمل الخيري، علما أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية في وضعيتها الحالية غير قادرة على احتضان هذا العمل الهام بكل شروط الإنسانية لحفظ كرامة هؤلاء

المواطنين.

فما هو تقييمكم العام لهذه الحملة؟ وما الذي تنوون القيام به لتصبح عملية دائمة ومؤسسة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، لك الكلمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الذي يعطيني مناسبة لكي أتحدث عن هذا العمل الإنساني الجديد.

صحيح هي مبادرة وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، لكننا وجدنا تعاون كبير سواء من لدن المحسنين أو جمعيات المجتمع المدني أو الأشخاص الفرادى الذين اتصلوا ولبوا هذا النداء.

نبغي نقول قبل من كلشي، أنه احنا نساءلنا: كيفاش يموتوا شيوخ ومسنين في الشارع المغربي، ونحن مجتمع أصيل، ونحن مجتمع مسلم، ونحن مجتمع كنترباو قبل من ندخلو للمدرسة على القيم ديال الاحترام ديال الكبير، وأن الأعضاء ديال الأسرة قدرو نقولو عندهم وضعية قدسية، لا الجد ولا الجدة ولا الأب ولا الأم، ومع ذلك تلاشت كل هذه القيم الإنسانية، وبدأنا نجد أشخاصا مسنين في الشارع، ومنهم من يموت في الشارع.

اسمحوا لي ما عنديش الأرقام ديال العدد ديال الناس اللي كيموتوا، ولكن كيموتوا الناس، بدليل أنه قدرنا نعتقو بفضل الله سبحانه وتعالى 1162 مسن، واستطعنا ندجمو تقريبا واحد 73 من هاذ 1162 في المستشفيات و53 منهم في الأسر دياهم.

يعني أن هاذوك اللي كانوا محتاجين للتطبيب ولللاج ودمجوا في المستشفيات، لو ما كانتش هاذ المبادرة ربما كانوا يقدرنا يكونوا في خبر كان. لذلك، كنعقول بأنه اليوم احنا محتاجين اجمال هاذ المبادرة كحكومة، كنعتملو المسؤولية باش نقومو بهاذ الدور، ولكن كذلك الأسر خصها تحافظ على جميع الأعضاء ديالها وفي مقدمتهم المسنين، ماشي ملي كانوا اصحاب كيجيبوا للأسرة ما تاكل وما تشرب كانوا مزيانين، ملي كانوا اصحاب ويقدمو خدمات في المهن دياهم والحرف ابغاتهم الدولة، ملي كانت عندهم القدرة باش يعطيو باش ينتجوا ابغيناهم، ملي ولاو في حالة من الضعف البدني، ولاو في واحد المرحلة من العمر اللي كنعطوهم هما اللي محتاجين، ماشي غيرهم، ذاك الساعات كنعتملو عليهم وكنخيلوهم منهم لروسهم في الشارع.

اليوم، علينا مسؤولية مشتركة، الأسر، المؤسسات، الحكومة، الكل اليوم مسؤول ذاك الشي اعلاش النداء رفعنا فيه شعار "رعاية المسنين بدون مأوى مسؤوليتنا كاملين"، وحيث تحملنا المسؤولية كاملين قدرنا

نعتمو هاذ 1162 شخص.

نبغي نقول لكم كذلك بأن اليوم الفردانية كفلسفة أصبحت تجثم على الحياة ديال المغاربة، ولاو باغين التيقار بزاف، ولاو باغين يعيشوا غير بوحدهم، ولاو كنعتملو على القيم والمسؤوليات دياهم، ذاك الشي اعلاش كنعلمو الأطفال في الشارع، وذاك الشي اعلاش كنعلمو المسنين يموتوا في الشارع.

اليوم، احنا محتاجين إلى تأهيل الأسرة من الناحية القمية، وأنا نرجعو للمبادئ الإنسانية اللي نترباو عليها، وكذلك إلى المرجعية الإسلامية اللي كنعلمو علينا باش نكونو في خدمة ذويتنا بما فيهم الآباء والأجداد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

فريق التحالف الاشتراكي، الأستاذ عذاب.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيدات المستشارات،

أولا، شكرا لكم، السيدة الوزيرة، على الجواب وعلى الجهود والمبادرات اللي كنعتموها بالاهتمام بأوضاع الفئات الهشة للمواطنين ديالنا، وللتأكيد فأنتم غير راضين بالكامل على هاذ المنجزات رغم الأهمية ديالها.

والموضوع اللي طرحناه عليكم هو عندو بعد إنساني عميق، وما تنقبولوش كمغاربة باش نوجدو في الشوارع مسنين مشردين، بدون إيواء وبدون اهتمام بالصحة دياهم ولا حتى الكرامة الإنسانية دياهم، وهذا هو الميزة ديال المغرب، هو مغرب التكافل، وهاذ الشي فين تربينا، وهاذ الشي فين عشنا، وهاذ الشي فين اخلاقينا، وكنتمناو من الله أنه يبقى لأنه هو الستر ديال هاذ البلد، بكل الفئات.

لكن ما ندعو إليه هو عمل يتجاوز الوزارة دياكم، السيدة الوزيرة، الحكومة ككل، بل الدولة والمجتمع، لكن الوزارة هي المعنية بشكل مباشر، وهي اللي عليها أخذ المبادرة والاقتراح ديال البرامج وديال باقي الشركاء، وعلى رأسهم المجتمع المدني.

نحن مقتنعين، السيدة الوزيرة، أنكم والأعوان بذلك مقتنعين كذلك بالإرادة القوية في الإنجازات الملموسة دياكم، ونحن معكم في كل ما ستقدمون عليه من مبادرات خلاقة واسعة وناجعة لإنهاء هاذ الظاهرة المؤسفة بشكل تام.

احنا بدورنا كذلك مستعدين، السيدة الوزيرة، أن نساعد ما يمكن المساعدة من أجل إنجاح هاذ العملية وتوسيعها على صعيد المغرب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، شكرا لك السيدة الوزيرة على المساهمة، هل ترغبين في التعقيب؟ تفضلي، تفضلي.. هناك تطابق في وجهات النظر، وربما للوقت.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

السيد المستشار،

أولا، ليظمنوا باقي السادة والسيدات المستشارات بأنه غادي ناخذو تقليد كل سنة، كيف ما قمنا بالحملة السابقة اللي هي كانت تحت شعار يعني "الناس الكبار كز في كل دار" اللي كقومو من خلالها بعملية التحسيس لتقليص الفجوة بين الأجيال، غادي تبقى ترجع كل سنة.

وكذلك نداء الشتاء، هاذ السنة كان نداء الشتاء 2014 ديال إيواء المسنين بدون مأوى، في 2015 نفس الشيء غنديرو عاود نداء ديال شتاء 2015... وا خصمكم تكونوا قادرين كآسر وكعوائل أنكم تحتفظوا بالمسنين في الدور ديالكم وبين ذويمهم، حيث إلى تصادفنا فيهم في الشارع يعني اتما ما درتوش اشغالكم، ديرو اشغالكم وما غنلقاوهمش في الشارع، وحتى احنايا غادي نديرو خدمة أخرى من غير هاذ الخدمة هذي.

قضية وحدة أخرى اللي هي المسؤولية الاجتماعية ديال المقاولات، ديال الشركات، ديال أرباب الأعمال، اللي هما خصهم يتحملوا معنا المسؤولية في العمل الاجتماعي، لأن العمل الاجتماعي ما يمكنش تديرو مؤسسة، ولا يديرو قطاع حكومي، خصو يديرو المجتمع ككل، والقطاعات الاقتصادية بمؤسساتها، بالمحسنين اللي فيها، كيخصهم يتأهلوا لهاذ العمل.

اليوم عندنا ميثاق ديال المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، يجب أن يفعل في إطار السياسات الاجتماعية اللي كتطلقها الحكومة باش تقدر بالفعل نحقق الأرقام، راه حتى في المجال الاجتماعي هناك أرقام، كين الأجر بالأرقام عند الله وكين كذلك أرقام بيناتنا.

فما نقاوش فقط نتكلمو على المداخل المالية، ولكن نتكلمو كذلك على الرصيد الروحي وكذلك الرصيد الاجتماعي اللي ممكن يكون عند هاذ المؤسسات كاملين، وأكثفي.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، السيدة الوزيرة، على مساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول مكافحة التصحر للمناطق الجنوبية الشرقية للمملكة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

مساء الخير للجميع،

لا يخفى، السيد الوزير، عليكم أن ظاهرة التصحر تخلف أضرارا اقتصادية واجتماعية كبيرة، بل إنها أضحت تهدد التوازنات البيئية الأساسية، خاصة بالمناطق الجنوبية الشرقية لبلادنا التي عانت ولا تزال تعاني كثيرا منها، الأمر الذي يفرض على الجميع ضرورة مواجهة هذه الآفة عبر اعتماد إستراتيجية شمولية من أجل تحقيق تنمية متكاملة لهذه المناطق، من خلال تحسين مستوى عيش ساكنتها والحفاظ على الواحات التي تزخر بها هذه المناطق، والتي تعتبر هذه الواحات من أكبر وأجمل واحات النخيل في العالم.

وقد لا يخفى عليكم أيضا، السيد الوزير المحترم، أن هذه الساكنة تعاني في هذه المناطق من ندرة المياه، وخاصة المياه الصالحة للشرب ولتربية المواشي، وتعتبر الماشية في هذه المناطق كمورد أساسي ووحيد لساكنة هذه المناطق، ونخص الذكر على سبيل المثال: فكيف وبوعرفة وجرادة وتاوريرت وكرامة وأنيف وسفالات، وغيرها من المناطق الجنوبية العزيزة علينا. وهذه المناطق مهددة بزحف الرمال وندرة الماء، وهذا الماء الذي كما يعرف الجميع بأن الماء هو مصدر الحياة ومصدر الرزق "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا".

السيد الوزير،

نضيف مرة أخرى بأن حقيقة أن هناك مجهودات متواصلة تقوم بها المصالح الخارجية لوزارتكم الموقرة وكذلك المندوبية السامية لمحاربة التصحر، ولكن بالرغم من ضعف الإمكانيات وقساوة الظروف الطبيعية بهاته المناطق، فإننا نطالب ونطالب ببذل المجهودات في هذا الصدد، وجعل هذه المجهودات ذات صبغة متواصلة ودائمة، لأن زحف الرمال متواصل، ولأن مستقبل الواحات أصبح مهددا بهذه الظاهرة، أي ظاهرة التصحر.

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزاراتكم للقضاء على هذه الظاهرة أو محاصرتها على الأقل، والحد من آثارها؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

الحكومة، كنبذل إمكانيات، كنبذل فلوس، كنصرف يعني دعومات مهمة، لكن للأسف أحيانا تكون إشكاليات مرتبطة بالحكومة بسبب عدم وجود سياسة عمومية.

فهذا، المأمول إن شاء الله في المستقبل أنه هاذ السياسة العمومية، بالأدوار اليوم اللي عند البرلمان، بتقصي الحقائق، بالرقابة المجتمعية للمجتمع المدني، أنها تصعد في اتجاه أنه تنتج هاذ الجهود تحسين الشروط ديال العيش، حماية هاذ المناطق من كل الأضرار اللي متعلقة بهاذ الطقس الجاف اللي عندنا في البلاد ديالنا. شكرنا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا أستاذ.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

مشكورين، السيد الوزير، على الإجابة المتعلقة حول هذا السؤال، وبالخصوص أن مناطنا الجنوبية، نريد حقا أن نجعل منها حزاما أخضر وحزاما ذو صبغة اقتصادية وفلاحية وسياحية وترفيهية، وقطب على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي. هو حقيقة أن هذه المنطقة تشكل مستقبلا زاهرا من ناحية الطاقة المتجددة، وبسهولة أننا يمكننا أن نقيم هناك صرحا فلاحيا أخضرا باستعمال جميع الوسائل المتاحة المتعلقة بالفلاحة.

قلنا هذا شيء مهم بإضافة الحلول ديال السدود المنحدرة، اللي كتوفر أولا الماء بالدرجة الأولى، ثم أيضا الإكثار من التشجير، لأن الغطاء النباتي يلعب دورا مهما في حبس هاذ الانجراف، باش ما ييقاش هذالك الانجراف سواء للرمال أو لغيره.

ثم بالتالي يجب تدبير الحكامة أو يجب أن تكون حكمة في تدبير الميزانيات وفي تدبير الأموال العمومية المخصصة لهذه الإصلاحات الكبرى الشاملة في مناطنا الجنوبية، وخصوصا فيما يتعلق بمشكل محاربة التصحر. احنا عارفين بأن الحكومة كنبذل مجهود، ولكن خصنا أن هذه الحكومة أن تحرص كل الحرص في تدبير هذه الأموال التي توجه هناك وتحسن استعمالها حتى تستفيد منها الساكنة في أقالمتنا العزيزة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا السيد المستشار المحترم.

ربما كايته واحد الصورة تقليدية على هاذ مناطق المملكة، يعني المناطق الشرقية، ولكن صدقي، السيد المستشار، بأن إن شاء الله هي المناطق ديال المستقبل، هي المناطق الواعدة في المستقبل لا على مستوى الطاقة ولا على مستوى الثروات الفلاحية بالنظر إلى الأراضي الخصبة اللي منذ أن خلقها الله لم تستغل، اليوم فيها مجهود كبير كيتبذل على مستوى المغرب الأخضر وعلى مستوى الاستثمارات المتنوعة.

موضوع السؤال ديالكم كثير إشكالات معقولة، المغرب كما لا يخفى عليكم بلد عندو مناخ جاف وشبه جاف، وهذا كينعكس على هاذ... تخلق عبء كبير للدولة منذ دائما في التعاطي مع هاذ الآثار اللي منها زحف الرمال، منها كل هاذ المظاهر اللي كتجعل الصعوبة اشوية في الحياة في ذيك المناطق.

لكن لمعلوماتكم، السيد المستشار المحترم، أن الحكومة والحكومات المتعاقبة بذلت مجهود على هاذ المستوى، إلى اخذنا في المرحلة ديال 2007-2005: 100 مليون درهم اللي صرفت على هاذ المناطق في إطار واحد المجموعة من البرامج، اللي يمكن سؤال الحكامة خصو يطرح فيها بالنظر للمجهود لما يتبذل من طرف الدولة وبالنظر للآثار ربما اللي ما كانتش في المستوى المطلوب.

لكن مع ذلك، المجهود الحكومي متواصل، كايه الآن الخطة العشرية ديال 2012-2022 اللي على صعيد المنطقة المتميزة بواحات درعة، تافيلالت وفكيك بغلاف مالي يقدر بـ 166 مليون درهم، غتستهدف أساسا:

- تهيئة الأحواض المنحدرة بأعالي الواحات؛

- تكثيف برامج التشجير؛

- تجديد الغابات الطبيعية على مساحة تفوق 2000 هكتار؛

- تنظيم وتحسين المراعي على مساحة تناهز 200 هكتار؛

- محاربة زحف الرمال على مساحة 1000 هكتار لحماية الواحات

وبعض المنشآت؛

- المحافظة على التنوع البيولوجي، خصوصا على مستوى الفضاءات

المحمية.

إذن، كايته سياسة عمومية تستهدف هذا المجال باش تقلص فيها هاذ الضغط ديال البيئة وديال الطقس اللي هي صعبة، ولكن -كما قلت- بالشراكة، وخصوصا اليوم بالدور ديال المجتمع المدني من أجل أن المجهود ديال الدولة يثمر الآثار ديالو المباشرة والإيجابية من خلال تطوير مؤشرات

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار المزيد من تنوير السيد المستشار المحترم والمجلس والرأي العام، لا بد من الإشارة إلى أن هناك واحد المشروع مهم جدا، مشروع مكافحة التصحر والحد من آفة الفقر بمنطقة النجود العليا الشرقية، في إطار برنامج مكافحة تدهور الأراضي في المجالات القاحلة لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، الممول من طرف الآلية العالمية للبيئة، هاذ المشروع هذا تقريبا فيه واحد الدعم مادي ديال 6 مليون دولار أمريكي، اللي غادي يدعم هاذ برنامج للحفاظ على النظم البيئية المهددة بالتصحر.

وهاذ الشئ تقريبا من 2009 فيه تقريبا 6 سنوات ديال الاشتغال، وكيمهم أقاليم فكيك والجماعات بإقليم جرادة وتاوريرت، إلى آخره، بمعنى كايين مجهود وطني، كايين مجهود مع التعاون الدولي، والحكومات السابقة كذلك اشتغلت على هاذ المناطق.

إنما أؤكد مرة أخرى، والمنظومة كلها ديال إدارة الشأن العام غتغير بالقانون ديال الجهة، أنه اليوم هاذ العبء ديال تدبير هاذ المجالات اللي فيها هاذ الصعوبات البيئية غتتبط أساسا بالقرار ديال المنتخبين، وبالتالي الحكامة ديال الشأن العام غتولي متقاسمة بين المركز وبين المنتخبين على مستوى الجهات.

فتنمناو من الله أنه هاذ التحولات الديمقراطية تمشي في اتجاه تعزيز الحكامة ديال المجال وإنتاج نخب محلية قادرة تدبر هاذ الشأن العام بطريقة أكثر جودة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه تفعيل دور حراس الغابات في المراقبة اليومية للمجال الغابوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد حسن لعواني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

عرفت بلادنا مؤخرا إضراب حراس الغابات لفترة معينة، لا نريد أن ندخل في أسباب وحيثيات هذا الإضراب بقدر ما يهمننا رغم استثنائهم لعملهم الذي يبقى محدد في التوقيت والأيام، فإن بعض المواطنين استغلوه في الهجوم على الغابات وإلحاق أضرار بليغة بالفضاء الغابوي في غياب

المراقبة التي كنا نعدها دوما في حراس الغابات.

السيد الوزير،

أمام استنزاف واستغلال ثرواتنا الغابوية وتداعياته على المحيط وعلى البيئة، نسالكم عن التدابير والإجراءات الاستعجالية التي تعتمدها الحكومة القيام بها في تدبير المراقبة اليومية للمجال الغابوي في بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

الإشكال اللي طرحته تيتعلق بواحد الشريحة من الموظفين ديال الدولة، سواء كانوا مهندسين أو تقنيين أو الفرسان ديال الغابات اللي كيميو واحد الثروة وطنية، وسيكون من الظلم لهم أننا نسبو لحظة ديال واحد النوع من التوتير يقع في أي مجال وفي أي قطاع كيقعوا مشاكل، أنه كيتسبب لهذا في الإضرار وفي السباح للمواطنين أو اللي كيعتديو على الغابة أنهم يستنزفوا هاذ الثروة هذي.

اللي كايين هو أنه كايين خصاص، أكيد، مجال جميع القطاعات اللي فيها خصاص، هذي موروثات ديال مراحل سابقة من تدبير الشأن العام، أي ثروة كبيرة هائلة، كايين مساحات شاسعة تيحرسوها ناس، يعني عدد قليل جدا، وكايين كذلك الوضعية ديال هاذ الشريحة من الموظفين ديال الدولة اللي هي كذلك ما تطوراتش على المستوى يعني إلى ابغينا نقولو الدعم ديالها وديال التعويضات ديالها وديال وضعها القانوني والإطار ديالها اللي كيجعلها تستغل بحماس أكبر.

فباش نجيو للكلام من الآخر كلمة يقال، الحكومة بصدد إعداد مجموعة من النصوص القانونية الخاصة بهاذ الموظفين ديال الدولة اللي محتمين ومكلفين بحماية هاذ الثروة الغابوية، لأنهم كيعيشوا في ظروف صعبة، والغاية طبعا هو الاهتمام بهاذ الموارد البشرية، تحسين وضعهم المالية والإدارية، التخفيف من معاناتهم من جراء الظروف الصعبة اللي كيشغلوا فيها اللي معروفة فيها قساوة المناخ، صعوبة التضاريس.

فهذا غادي يكون من أهم المداخل ديال جعل الثروة الغابوية يكون عندها إن شاء الله في المستقبل القريب مع هاذ النصوص اللي غادي تخرج، واحد الوضع أكثر حماية وأكثر رقابة.

وطبعا هذا لا يلغي مسؤولية المجتمع، مسؤولية الساكنة المجاورة للغابة، مسؤولية المجتمع المدني للتدخل لحماية هاذ الثروة هذي، وجعلها ثروة في مصلحة الوطن.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار، إذا كانت لديكم إضافة، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن لعوافي:

شكرا السيد الوزير المحترم على الأجوبة ديالكم، وعلى يعني ما ستخذه الحكومة من مبادرات بشأن تحسين الوضعية ديال هاذ الفئة من الموظفين ومن حراس الغابات.

إلا أنه ومع ذلك، السيد الوزير، هناك يعني بعض الملاحظات لابد من إثارها، واحنا كنعرفو على أن حسن النية ديال الحكومة والعمل ديالها والاجتهاد ديالها في هاذ الميدان إن شاء الله في المستقبل.

ولكن هناك كذلك ما يمكن أن تثيره هو أن القانون المعمول به، هذا قانون مازال كيرجع لـ 1917، لا يعقل على أن الثروة الغابوية بالأهمية ديالها والمكونات ديالها وكلشي كيتذاكر على الغابة والأهمية ديال الغابة، واحنا مازالين كندبرو هاذ القطاع بالظهير ديال عهد الاستعمار ديال 1917، كيعتقد أنه الآن جا الوقت باش نتذاكرو بجدية، لا حكومة ولا برلمان، في هاذ الموضوع.

أكثر من هذا كذلك، السيد الرئيس، احنايا كما كنعرفو على أن هناك القانون، الآن أشنو كيديرو الحراس ديال الغابات، كيسجلوا واحد العدد فيهم بحسن نية ومشكورين، ولكن كاين عدد آخر كيسجل بعض المخالفات، وحتى كيجي يقرب باش يغادر من بعد 4 اسنين عاد كيدفعها للنيابة العامة، باش يقول أنا راه درت الواجب ديالي، راه دفعت الملفات للمحكمة، لما كنتحكم هاذيك الملفات في المحكمة، ما كاينش تتبع، لأن القانون لا يسمح لهاذ... ما كاينش تتبع في التنفيذ ديالها، وبالتالي كتبقى أن ذاك الغرامات وذوك الأحكام اللي صدرت كتبقى فقط في الرفوف ديال المحاكم، لا تنفذ. هذي إجراءات كنعقد لابد ما تفكروا فيها بجدية، وأنها من الخوايج اللي هي مستعجلة.

أكثر من هذا، السيد الرئيس، وأنا كنعقد أنه بعد المقاربة اللي اتخذتها المندوبية في الآونة الأخيرة، هو أن الرجوع ديال الحراس للمراكز في السكن ديالهم، في حين كانت واحد الدور سابقا، كانت دور داخل المجال الغابوي، يعني الآن كتعدى 400 دار اللي الآن صبحت آيلة للسقوط، لأنه لا تستغل، في حين سابقا كان المسؤول على الغابة أو حارس الغابة كان يسكن داخل الغابة. وبالتالي، كيصعب على الساكنة أنها تجبر المجال باش تعندي.

أكثر من هذا، الآن في إعادة تشجير ديال بعض المناطق الغابوية، كنعقد أنه هاذك المقاول كيغرس في بعض الأماكن، كيقوم بالغرس، ولكن من بعد أسبوع ولا أسبوعين، لا وجود للأثر ديالها. كتنماو أنه في الكناش

ديال التحملات يوقع تغيير بما هو ملائم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

أنا استقبلت جمعية ديال.. شريحة من هاذ يعني الناس الموظفين ديال الدولة، وحقيقة الحوار اللي عندهم مع جميع المسؤولين الدولة، كاين إشكالات متوارثة وقديمة متعلقة بهاذ الشريحة.

فهذا، قلنا استهداف الموارد البشرية، لا على مستوى الكم ولا على مستوى تحسين ظروفها المادية والاجتماعية، غادي يتعكس إيجابا على حماية هاذ الثروة هذي.

في المقابل، كاين إشكال قانوني، متفق معك. ولهذا اليوم، ملي تنقلو بأن عتجي للبرلمان إن شاء الله قوانين اللي عندها علاقة بهاذ المنظومة كلها في المخطط التشريعي، هذا من أهم مداخل الإصلاح.

ما ننساوش راه ماشي غير قطاع ديال الغابات، أنا كنت قلت واحد المرة هنا في المجلس، قلت بأن كايبة علاقة بين الربيع والتشريع، وكاين اللي انزعج، نعم، نعم، من الأمور اللي كنتخلي الربيع كينتشر والفساد اللي كيضرب الثروات هو المنظومة القانونية كتكون متقدمة، كتكون ضعيفة، كتكون فيها تقوب.

فاليوم من أهم الإصلاحات اللي الحكومة تباشرها من خلال مخطط تشريعي واضح، القضية ديال تأهيل المنظومة القانونية لكي تكون في مستوى تحديات العصر وفي مستوى يعني حاجيات البلاد، إلى حماية ثرواتها واستثمارها بشكل جيد.

وإن شاء الله الثروة الغابوية غتكون من أهم هذه الإصلاحات في عمر هذه الحكومة إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الأخير المبرمج في هذه الجلسة، ويتعلق الأمر بالسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حول وضعية الطبقات الوسطى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد السنيني:

السيد الرئيس،

أتمس منكم ومن السيد الوزير تأجيل هذا السؤال إلى الأسبوع المقبل

فنأسف لهذا السلوك، ونعتبر بأنه يضر بمصداقية العلاقة بين الحكومة والبرلمان، ونخشى أن تكون له انعكاسات على مستوى هاذ العلاقة على مستوى... كيف ما كان الحال، الحكومة ملتزمة بالتجاوب مع البرلمان، وبالحضور طبقاً لجدول الأعمال، ولكن هذا السلوك -للأسف- يخلق انزعاجاً، نتمنى أن لا يتكرر مستقبلاً.
شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،
قبل أن أعطيك الكلمة، السيد المستشار، أريد أن أعلق على تدخل السيد الوزير.
نحن في البرلمان نراقب الحكومة في هذه الجلسات، ونعرف التراتبية، هناك النشاط الملكي، وهناك البرلمان، لم نستطع أبداً أن ندخل في هاذ النقاشات الجانبية، لأنه البرلمان أولاً.
شكراً للجميع.

ورفعت الجلسة.

إن شاء الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة:

سيطبق في شأنه القانون الداخلي، وسيؤجل هذا السؤال، وأيضا السؤالين الموجهين إلى السيد وزير التشغيل سيؤجلان طبقاً لرغبة السيد الوزير.
ربما السيد الوزير له الكلمة، ربما لـ...

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكراً السيد الرئيس.
اسمحوا لي بتير هاذ الملاحظة، لأنه للمرة الثانية، للأسف الشديد، يعني إلى آخر الجلسة، وتيجيو وزراء، وكخليو أشغال، وكخليو التزامات، واحتراماً وقياماً بالواجب، ويحضرون إلى الجلسة العامة، وفي آخر لحظة، كما لو أن شيئاً لم يقع، يتم الاعتذار عن عدم طرح السؤال.
نحن نتدخل في برجة الأسئلة، ولكن عندما تبرمج حتى إذا طرأت طوارئ تقتضي سحب هذه الأسئلة هاذي، فهذا إجراء عادي، إنما تخبر به الحكومة في الوقت المناسب.